تأثيرات العمالة الوافدة على سوق العمل و الأنشطة الاقتصادية في سلطنة عمان

إعداد

د/ منتصر إبراهيم محمود عبد الغني

مدرس بقسم الجغرافيا كليتي الاداب جامعة المنيا

وجامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان

مقدمة:

منذ أن بدأت دول الخليج العربية تطورها الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين اعتمادا على الثورة النفطية؛ تزايدت الحاجة إلى القوة العاملة المدربة وغير المدربة في جميع القطاعات الاقتصادية. ولم تكن أعداد، وتركيبة، وخصائص السكان في هذه الدول، والقوة البشرية المحلية بها في بادئ الأمر، قادرة على سد ذلك الطلب الكبير على العمالة المتنوعة. الأمر الذي دفع - ودون اختيار- متخذي القرار إلى فتح أبواب بلدانهم إلى هجرة العمالة الوافدة، خاصة من دول الجوار الجغرافي مثل الهند وباكستان وبنجلاديش وسيريلانكا، ودول الجوار والقرب الاجتماعي والثقافي مثل البلدان العربية الشمال إفريقية، وبلاد الشام. وعبر عقود طويلة تدفقت فيها تيارات الهجرة، تراكمت الهجرات الوافدة من هذه البلدان، وأصبحت أعدادها تفوق - في بعض الحالات - أعداد السكان الوطنيين، وهي ظاهرة فريدة لم يشهدها إلا عدد قليل جدا من بلدان العالم. وتتميز مجتمعات المهاجرين الوافدين بأن معظمها يقع في فئات العمر المنتجة، ومن ثم داخل قوة العمل الفعلية، على النقيض من مجتمعات السكان الوطنيين، التي يقع الجزء الأكبر منهم تحت سن الخامسة عشر.

وتحت ضغط الحاجة الاقتصادية لقوة العمل في كافة القطاعات – بغض النظر عن مصدرها -، وعجز المعروض من العمالة المحلية، لم يكن هناك انتباه – أو ربما كان هناك تغافل أو نسيان – عن تأثيرات هذه العمالة على مجتمعات الدول الخليجية. وفي العقد الأخير، تزايد الاهتمام بهذا الموضوع، وأصبح يشغل جزء من

اهتمامات متخذي القرار، ووسائل الأعلام والمجتمع، لعدة أسباب معظمها منطقية ومقبولة، منها:

- ظهور ثمار التنمية في مجال التعليم، ووجود أعداد لا بأس بها من الخريجين والمؤهلين للالتحاق بسوق العمل
- تحقيق إنجازات كبيرة في مجال إنشاء شبكات البنية الأساسية والتحتية، التي احتاجت في البداية إلى أعداد كبيرة من العمالة في قطاع الإنشاءات
- زيادة تراكمات الممارسات الثقافية لبعض مجتمعات المهاجرين، والتي لا تتناسب مع الحيز الثقافي والاجتماعي لدول مجلس التعاون
- نمو الوعي الثقافي لدى السكان الوطنيين، وزيادة إدراكهم لمؤثرات العمالة الوافدة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية
- ارتفاع نسب البطالة بين الوطنيين لمعدلات مقلقة

ساهمت هذه الظروف مجتمعة على انطلاق الاهتمام السياسي والمجتمعي، والنقاش العلمي حول تأثير الهجرة الوافدة على مجتمعات بلدان المهجر، إذ تتعدد تأثيرات العمالة الوافدة من الجنسيات المختلفة على مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، وتشمل تأثيرات سكانية مثل الخلل الواضح في التركيبة السكانية من حيث العمر والنوع، وتأثيرات اقتصادية مثل هيمنة القوة العاملة الوافدة على بعض القطاعات الاقتصادية، ارتفاع نسبة البطالة بين الوطنيين، خروج كميات كبيرة من رأس المال نتيجة للتحويلات النقدية، بالإضافة إلى تأثيرات ثقافية واجتماعية من أهمها انتشار بعض العادات والتقاليد الخارجة عن السياق الثقافي للمجتمع المحلي. غير أنه من الإنصاف القول بأن بعض تأثيرات الهجرة الوافدة كانت ولا تزال إيجابية، ويكفي القول أنه بدونها، لما تمكنت الدول من إنجاز أهدافها التنموية في كافة القطاعات في هذا الوقت القياسي، بيد أن الكثير من التأثيرات سلبية، وأصبحت التأثيرات السلبية المتزايدة تشكل تحديات كبيرة تواجه المجتمعات، وراسمي السياسات، ومتخذي القرار.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك مجموعة من الأسباب دفعت الباحث لاختيار موضوع الدراسة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- ندرة الدراسات التي ناقشت موضوع العمالة الوافدة في سلطنة عمان، كما يتضح ذلك من عرض الدراسات السابقة، فالدراسات المتاحة ناقشت القضية على المستوى الإقليمي لدول مجلس التعاون.
- اهتمام المؤسسات العلمية والبحثية بقضية تبعيات وتأثيرات العمالة الوافدة على المجتمع العماني وظهور النقاش المجتمعي والإعلامي والعلمي حولها، فأراد الباحث أن يسهم في هذا النقاش معتمدا على منهجية علمية تحليلية.
- إتاحة بيانات تعداد ٢٠١٠- أحدث تعداد سكاني في السلطنة – أدى إلى توفير البيانات التي ساعدت في التحليل التفصيلي لموضوع البحث، والإجابة على تساؤلاته.
- يمثل موضوع الهجرة واحدا من الاهتمامات العلمية الرئيسية للباحث، حيث سبق وأن نشر دراستين عن المهاجرين العرب، والمؤسسات الإسلامية في ألمانيا (منتصر إبراهيم ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧).
- توجد ندرة في الدراسات التي تناولت تأثيرات العمالة الوافدة في سلطنة عمان بالتفصيل ، فالمعالجات اقتصرت على تناول الهجرة الوافدة عند الحديث عن الخصائص الديموغرافية لسكان عمان، مثل النمو والتركيب والتوزيع. وكان ذلك أحد الدوافع وراء اختيار هذا الموضوع للدراسة.

أهداف الدراسة:

يعتبر سوق العمل والأنشطة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص في سلطنة عمان من أكثر المجالات تأثرا بالعمالة الوافدة، الأمر الذي يؤثر بالتبعية على اقتصاديات الدولة والمجتمع والأسرة. لذا تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تأثير العمالة الوافدة على سوق العمل وعلى الأنشطة الاقتصادية في سلطنة عمان. ما هي نسبة مشاركتها في القوة العاملة في الدولة، ونسبة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية؟ كيف يؤثر ذلك على فرص العمل المعروضة للعمانيين؟ ما هي

الظروف التي أدت إلى وجود ذلك الوضع (ارتفاع نسبة الباحثين عن عمل بين العمانيين من ناحية، وانتشار العمالة الوافدة من ناحية أخرى)؟ يحاول هذا البحث الإجابة عن هذه التساؤلات.

الدراسات السابقة عن العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون:

هناك عدد من الأبحاث والدراسات التى ناقشت موضوع الهجرة والعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، سوف يعرض منها بعض الدراسات وثيقة الارتباط بموضوع البحث فقط . بادئا بمجموعة الأبحاث التي قامت بإعدادها ميثاء الشامسي إذ نشرت كتابا عام ٢٠١٠ بعنوان "الهجرة الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجي - إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل" يطرح الكتاب مجموعة من الرؤى التي ترى الباحثة أنه يجب على صناع القرار في دول المجلس من أخذها في الاعتبار لإدراك أبعاد هذه الظاهرة، وسبل التعامل معها، ومنها؛ تعبئة وسائل الإنتاج الوطنية وبخاصة العنصر البشري، وضع سياسات للإنفاق تتلاءم مع نوعية الاحتياجات المجتمعية في ضوء الوعي بالمشكلة السكانية، رفع الإنتاجية بزيادة توظيف قدرات المشتغلين، الابتعاد عن العمالة الرخيصة غير الماهرة، تطوير سوق العمل ومعالجة تحدياته في إطار رؤية شاملة لمفهوم العمل المناسب، تنويع مصادر العمالة الخارجية (ميثاء الشامسي ٢٠١٠). كما قدمت الباحثة عام ٢٠٠٦ دراسة بعنوان "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي - دروس مستقبلية" تناولت الإشكاليات والتحديات في إطار علاقة الهجرة بالسكان وقوة العمل والتنمية بشكل عام. وأشارت فيها إلى جهود دول المجلس في احداث تعديلات على هذه السياسات من خلال استصدار أنظمة وتشريعات متعلقة باحلال العمالة الخليجية المواطنة في وظائف القطاع العام والقطاع الخاص.

كما قدمت ميثاء الشامسي ثلاث دراسات أخرى، الأولى عام ٢٠٠٥ بعنوان "التشغيل والبطالة في بلدان الخليج العربية، والثانية عام ٢٠٠٣ بعنوان "هجرة العمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي المعالم والسياسات". والثالثة عام ١٩٩٨ بعنوان "هجرة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي".

قدم أندريه كابيزيويسكي عام ٢٠٠٦ (Andrzej Kapiszewski 2006) دراسة بعنوان

"Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries" "العمال العرب مقابل العمال الأسيويين في دول مجلس التعاون"، وفيها ناقش الباحث مساهمة كلا من العمالة العربية والعمالة الأسيوية في أسواق العمل الخليجية، والظروف التي أدت إلى تفوق العمالة الأسيوية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك. ويشير إلى أنه على الرغم من تفوق العمالة الوافدة على العمالة الوطنية في كثيرمن المجالات الاقتصادية، إلا أن العمالة الوطنية لديها فرصة للمساهمة بدرجة أكبر في أسواق العمل في المستقبل.

في عام ٢٠١٢ نشرت نصرة شاه دراسة بعنوان: "Socio-demographic transitions among nationals of GCC countries: implications for migration and labour force trends" - التحولات الاجتماعية والديموغرافية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي -الآثار المترتبة على الهجرة واتجاهات القوى العاملة" نوقش في الدراسة التحولات في بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لمواطني دول المجلس، مثل مساهمة المواطنين والوافدين في أسواق العمل، اتجاهات تدفقات المهاجرين من الدول الأسيوية الرئيسية المرسلة للعمالة. (Nasra M. Shah 2012). كما قدمت نصرة شاه دراسة أخرى عام ٢٠٠٨ بعنوان "Recent Labor Immigration Policies in the Oil-Rich Gulf: How Effective are they Likely To Be" - سياسات العمالة الوافدة في منطقة الخليج الغنية بالنفط: هل هي فعالة كما يجب أن تكون؟" وتشير الباحثة الى أن ارتفاع معدلات البطالة بين الوطنيين كان بمثابة القوة المحركة لسياسة الحد من العمالة الوافدة.

في عام ٢٠١١ قدم مارتين بالدوين إيدواردز (Martin Baldwin-Edwards) دراسة بعنوان: "Labour immigration and labour markets in the GCC countries: national patterns and trends" هجرة العمالة وأسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي: الأنماط والاتجاهات الوطنية" - ناقش فيها تقييم قوة العمل في دول مجلس التعاون خاصة تركيب العمالة بين المواطنين والوافدين، مساهمة الهجرة الوافدة في حجم السكان، خصائص أسواق العمل الخليجية. وفي هذا المحور عرض نتائج مهمة

منها: التجزئة الكبيرة لسوق العمل (segmentation of the labour market) بين القطاع العام مقابل القطاع الخاص، والعمالة الوطنية مقابل العمالة الوافدة. (Martin Baldwin-Edwards 2011)

في عام ٢٠٠٩ قدم عبد العزيز وموستياري بوجوم (Abdul Azeez and Mustiary Begum 2009) دراسة بعنوان "Gulf Migration, Remittances and Economic Impact" الهجرة الخليجية، التحويلات والأثار الاقتصادية" وفيها ناقش الباحثان حجم الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون، وحجم التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، والأثار الاقتصادية المترتبة على ذلك في كل من بلدان المهجر وبلدان الأصل. وفي عام ٢٠١٢ قدم قاسم راندیریه (Kasim Randeree 2012) دراسة بعنوان "Workforce Nationalization in the Gulf Cooperation Council States" "تأميم القوة العاملة في دول مجلس التعاون". ويقصد الباحث بكلمة تأميم، إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على تحليل البيانات المرتبطة بموضوع البحث المستمدة من التعداد السكاني لسلطنة عمان عام ٢٠١٠، ومقارنتها في بعض المواضع ببيانات تعداد ٢٠٠٣، وذلك لرصد التغيرات في أعداد وخصائص العمالة الوافدة، ودرجة مساهمتها في القوى العاملة، ومساهمتها في أقسام المهن والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وأيضا رصد مدى التغير في تأثيرات هذه العمالة على سوق العمل العماني. بالإضافة إلى الاستعانة بنتائج الملاحظات الميدانية، وتحليلات الباحث ووجهات نظره المستمدة من خبراته التي كونها عبر أكثر من خمس سنوات إقامة في سلطنة عمان.

لا تنفصل ظاهرة الهجرة بأبعادها ونتائجها في سلطنة عمان عن ظاهرة الهجرة في ذلك الحيز الأوسع لدول الخليج العربية، فالظروف التي شكلت الظاهرة متشابهة، وكذلك أثارها. لذلك فمن الضروري في بعض المواضع في البحث التطرق لمعالجة بعض أبعاد الهجرة الوافدة على المستوى الإقليمي (دول مجلس التعاون) ومقارنتها ببعضها البعض، حتى نتعرف أكثر على موقع السلطنة في هذا السياق.

و يتطلب الأمر أحيانا التطرق إلى المستوى العالمي، وعقد مقارنات مع بعض دول العالم خارج الحيز الخليجي والحيز العربي للتعرف على التشابهات والاختلافات في أبعاد قضية المهاجرين.

ومن ثم كان من بالضروري الاستعانة بمصادر بيانات أخرى، مثل بيانات الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة الهجرة العالمية، منظمة العمل العربية، وغيرها من الهيئات والمؤسسات، وأيضا الاستعانة بما ورد من بيانات في الدراسات العلمية المرتبطة بالموضوع، والتي عرض الباحث لجزء منها في الدراسات السابقة.

أصبح موضوع الهجرة كظاهرة عالمية يكتسب أهمية خاصة على مستوى المدارس و التخصصات العلمية المتعلقة به، مثل علم الاجتماع، والاقتصاد، والجغرافيا الاجتماعية، والدراسات الثقافية. بل وأنشأت معاهد ومراكز كاملة تخصصت في هذه القضية. بالتأكيد لدوافع منطقية، منها: زيادة تيارات الهجرة الشرعية وغير الشرعية لأسباب مختلفة بين أقاليم العالم، ظهور إشكاليات كبيرة ناتجة عن تواصل الثقافات المتباينة للسكان الأصليين والسكان المهاجرين في حيز مكاني واحد، عدم قدرة بلدان المقصد (Destination Countries) التخلي عن المهاجرين، وعدم قدرة بلدان الأصل (Origin Countries) التخلي عن العائدات المالية للمهاجرين. نتيجة لهذا الاهتمام العلمي المتزايد ظهر كم كبير من الدراسات والأبحاث، وتطورت العديد من المفاهيم والمناهج والنظريات العلمية، تحاول الوصول إلى تحليل وتفسير وفهم الظواهر المرتبطة بقضية المهاجرين. فانتشرت مفاهيم علمية صيغت سابقا مثل (Diaspora)، و الجماعات العرقية (Ethnic Groups)، والأقليات (Minority). وظهرت نظريات متضمنة مفاهيم ومصطلحات جديدة: مثل الأمم العابرة للحدود (Transnational Nations)، والعبور الثقافي (Transcultural)، والتعددية الثقافية (Multiculturalism)، والمجتمعات الموازية (Parallel Societies)، والشبكات الاجتماعية (Social Networks)، والعزلة (Segregation) و الاندماج (Integration). وقد راجت هذه المفاهيم العلمية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع وجود اختلافات ثقافية واضحة بين مجتمعات المهاجرين والمجتمعات الأصلية لبلدان المهجر، ووجود مراكز بحث

متخصصة، ومناهج علمية رصينة، متشوقة وقادرة على إنتاجها ودراستها. ولقد صيغت هذه المفاهيم والنظريات العلمية الحديثة بناءً على نتائج علمية لدراسات ميدانية عميقة لمجتمعات المهاجرين في بلد المهجر، بل وأن الكثير من هذه الدراسات تتبع حالات الدراسة عند عودتها المؤقتة أو الدائمة إلى بلدان الأصل. ولم يكن من الممكن صياغة هذه المفاهيم بناءً على دراسات تحليلية لإحصاءات المهاجرين فقط، أو لقواعد البيانات الإحصائية المتاحة لدى الدول أو لدى الهيئات الدولية المختصة بالموضوع. فالإحصاءات تقدم إطارا عاما لتحديد العديد من الخصائص مثل حجم مجتمع المهاجرين، خصائصهم العمرية والنوعية، تركيبهم حسب أقسام المهن، والنشاط الاقتصادي، وغيرها من الخصائص التي غالبا ما ترد في التعدادات السكانية. ويمثل ذلك الإطار ضرورة علمية لا غنى عنها في دراسة هذا الموضوع.

غير أن الإحصاءات لا تستطيع أن تكشف عن سلوكيات وتصرفات المهاجرين (Behaviours of Migrants)، وردود أفعالهم، ومحتوى تفكيرهم تجاه مجتمعات بلدان المهجر. إن تحليل وفهم هذه الممارسات وطرائق التفكير - التي أمكن دراستها من خلال الدراسات الميدانية بمناهجها المتطورة - هي التي بنيت عليها هذه المفاهيم العلمية، مثل مفاهيم الشبكات الاجتماعية للمهاجرين (Social Networks of Immigrants)، والمجتمعات الموازية وغيرها. (للتوسع في هذا النقاش أنظر Herz et al. 2012, , Pfaffenpach 2011, Schiller et al 1995. منتصر إبراهيم ٢٠٠٦و ٢٠٠٧)

ومن الإنصاف القول، بأن هذا البحث يعتمد بدرجة كبيرة في منهجيته على تحليل البيانات الإحصائية للقوة العاملة في سلطنة عمان، وسبق الذكر أن ذلك التحليل الإحصائي يقدم إطارا تحليليا جيدا لا غنى عنه لدراسة ظاهرة الهجرة. ولكن من الصعب أن يبنى عليه تطبيقا، أو تطويرا، أو نقاشا علميا لهذه المفاهيم المعاصرة. ويأمل الباحث في المستقبل أن تتاح له الفرصة لإجراء بحث ميداني مكمل، يهدف إلى تطبيق واختبار بعض من المفاهيم والنظريات العلمية سابقة الذكر على مجتمعات الوافدين في سلطنة عمان، أو في دول مجلس التعاون.

مساهمة الوافدين في حجم سكان دول مجلس التعاون الخليجي:

لما كانت سلطنة عمان جزءا من ذلك السياق الخليجي المتصل مكانيا وثقافيا، فإنه من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على بعض أبعاد ظاهرة الهجرة، ومساهمة الوافدين في حجم السكان، وفي قوة العمل هناك.

يرتبط النمو السكاني لدول مجلس التعاون بالهجرة الوافدة، ويوضح الجدول (١) والشكل (١) تطور أعداد السكان الوطنيين و الوافدين في الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠١٠. ويشير الجدول إلى زيادة عدد السكان الوطنيين في دول المجلس من (٨,٨) مليون نسمة عام ١٩٧٥، إلى (١٤,٢٨) مليون نسمة عام ١٩٩٠، ثم إلى (٢٣,٥٤) مليون نسمة عام ٢٠١٠، بمعدل زيادة قدره (٣,٢٪) في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٠، و (٣,٣٪) في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. وفي عام ١٩٧٥ لم يكن عدد الوافدين في كل دول مجلس التعاون يتعدى حاجز المليون نسمة (٩٤١ ألفا)، تزايد بصورة مطردة حتى تضاعف نحو ثماني مرات بحلول عام ١٩٩٠ ليسجل (٨,٢٤) مليونا، بمعدل نمو سنوي قدره (١٤,٥٪). حيث كانت الحاجة ملحة في هذه الفترة لاستقدام العمالة الوافدة، نتيجة لارتفاع أسعار النفط بعد أزمة ١٩٧٣، وتحقيق فوائض مالية كبيرة في ميزانيات الدول الخليجية، والاستقرار على خطط التنمية المطلوب إنجازها. واستمرت أعداد الوافدين في التزايد لتبلغ نحو (١٧,٥٦) مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠، أي أكثر من الضعف بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وعلى الرغم من هذا التضاعف، إلا أن معدل النمو السنوي للوافدين في هذه المرحلة كان أقل وضوحا من المرحلة السابقة، حيث سجل نحو (٣,٨٪) سنويا. يكشف التوزيع النسبي للسكان الوطنيين والوافدين عن حقائق مهمة، ففي عام ١٩٧٥ شكل الوافدين نحو (٩,٧٪) فقط من جملة السكان في دول مجلس التعاون، في مقابل (٩٠,٣٪) للسكان الوطنيين. وفي عام ١٩٩٠ ارتفعت نسبة الوافدين لاكثر من ثلث عدد السكان (٣٦,٦٪)، ثم (٤٢,٧٪) عام ٢٠١٠ (شكل ١).

جدول (١): تطور إسهام الوافدين في حجم السكان لدول مجلس التعاون من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٠

السنة	عدد السكان			٪ من جملة السكان		معدل النمو السنوي (٪)	
	الوطنيين	الوافدين	الجملة	الوطنيين	الوافدين	الوطنيين	الوافدين
١٩٧٥	٨٧٩٠٢٢٣	٩٤١٠٣٦	٩٧٣١٢٥٩	٪٩٠,٣	٪٩,٧	-	-
١٩٩٠	١٤٢٨١٢٣٩	٨٢٤١٣٨١	٢٢٥٢٢٦٢٠	٪٦٣,٤	٪٣٦,٦	٪٣,٢	٪١٤,٥
٢٠١٠	٢٣٥٣٦٤٠٩	١٧٥٥٧٢١٥	٤١٠٩٣٦٢٤	٪٥٧,٣	٪٤٢,٧	٪٢,٥	٪٢,٨

معدلات النمو السكاني من حساب الباحث باستخدام المعادلة الآسية Source Fargues 2011

يمكن اعتماد نسبة الوافدين إلى حجم السكان مؤشرا لتقييم حجم الهجرة في بلدان مجلس التعاون، ومقارنتها ببعض البلدان في العالم. في عام ١٩٧٥ فقد بلغت نسبة الوافدين حوالي (٧٠ ٪) من جملة السكان في الإمارات العربية المتحدة، و(٥٩ ٪) في قطر، و(٥٢ ٪) في الكويت، و(٢٥ ٪) في السعودية، و(٢١ ٪) في البحرين، و(١٧ ٪) في عمان. في عام ٢٠٠٨ ارتفعت نسبة الوافدين في حجم السكان لتصبح نحو (٨٧ ٪) في قطر، و (٨١ ٪) في الإمارات العربية، و (٦٨ ٪) في الكويت، و (٥١ ٪) في البحرين، و (٣١ ٪) في عمان، و (٢٧ ٪) في المملكة العربية السعودية.

شكل (١): السكان المواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٥-٢٠١٠

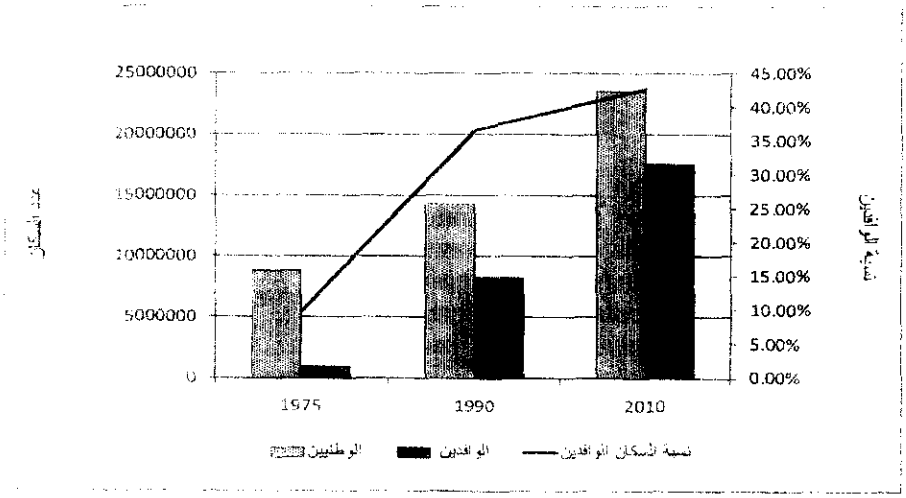

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات جدول (١)

ويلاحظ أن نسبة الوافدين في الإمارات منذ السبعينيات كانت تزيد عن ثلثي حجم السكان. التغير الكبير شهدته البحرين، وقطر، والكويت. الدولتان الوحيدتان التي مازالت فيهما نسبة الوافدين أقل من ثلث جملة السكان هما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان (أنظر شكل ٢ ، وشكل ٣). وللمقارنة فإن نسبة السكان المهاجرين إلى جملة السكان كانت عام ٢٠١٠ في بعض دول العالم كما يلي: (٣٥ ٪) في لكسمبورج، (٢٣ ٪) سويسرا، (٢١ ٪) في كندا، (٢٠ ٪) في أيرلندا، (١٧ ٪) في قبرص، (١٦ ٪) في كرواتيا، (١٦ ٪) في النمسا، (١٥ ٪) في لاتفيا، (١٤ ٪) في إسبانيا، (١٤ ٪) في السويد، (١٣ ٪) في الولايات المتحدة، (٩ ٪) في ألمانيا (IOM: 2011) . لا توجد إحصاءات رسمية عن الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون. وحسب تقرير منظمة العمل الدولية اتسعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول المجلس، على الرغم من شدة القيود القانونية ووجود نظام الكفالة الذي يشرك مجتمع الكفلاء في الرقابة على المهاجرين.

شكل (٢): تطور نسبة السكان الوافدين لجملة السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٨

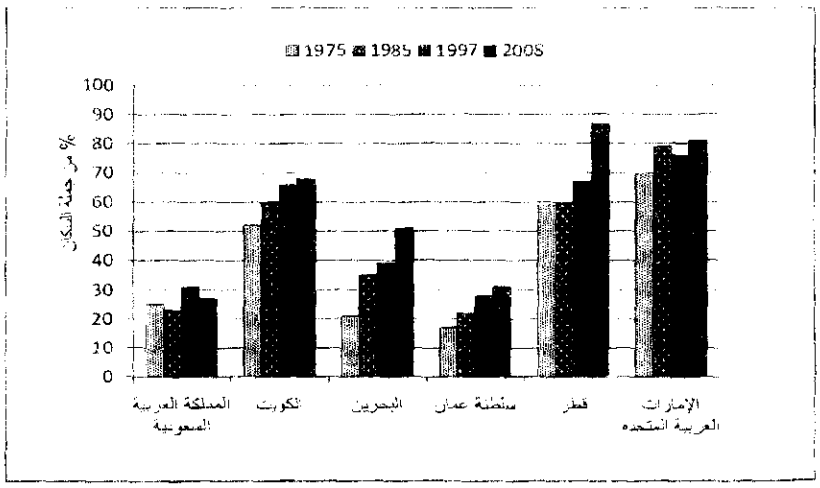

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مصدرها: Baldwin-Edwards, Martin (2011: 10)

ويقدر التقرير أن نحو (١٥ ٪) من القوة العاملة الوافدة تقيم بطريقة غير شرعية، وهذا ما تعكسه حملات التفتيش على الهجرة غير الشرعية من وقت لآخر. ففي الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ بلغ عدد المخالفين في السعودية والإمارات فقط حوالي (٩٥٢) ألف. وتتوقع

المنظمة استمرار محاولات تهريب المهاجرين والإقامة غير الشرعية، على الرغم من القيود المتزايدة، وتعدد وسائل وأجهزة الرقابة. (ميثاء سالم الشمسي ٢٠٠٦).

أدت مجموعة من العوامل إلى زيادة أعداد الهجرة الوافدة لدول الخليج العربية منذ منتصف السبعينيات، ويمكن إجمالا تقسيم هذه العوامل والظروف إلى أربعة مجموعات:

الأولى: العوامل العالمية: والمرتبطة بالظروف والأحداث العالمية؛ مثل:

- زيادة الطلب على النفط من قبل البلدان الصناعية، وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية.
- العولمة، والتي نتج عنها؛ تسهيلات كبيرة في نقل الأشخاص والمعلومات من مكان إلى أخر، مثل رخص تكاليف النقل، سهولة التواصل الاجتماعي بين المهاجرين في بلد المهجر وبين مجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية، سهولة وسرعة نقل المعلومات عن كيفية الانتقال، وعن فرص العمل المعروضة.

شكل (٣): نسبة السكان المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٨

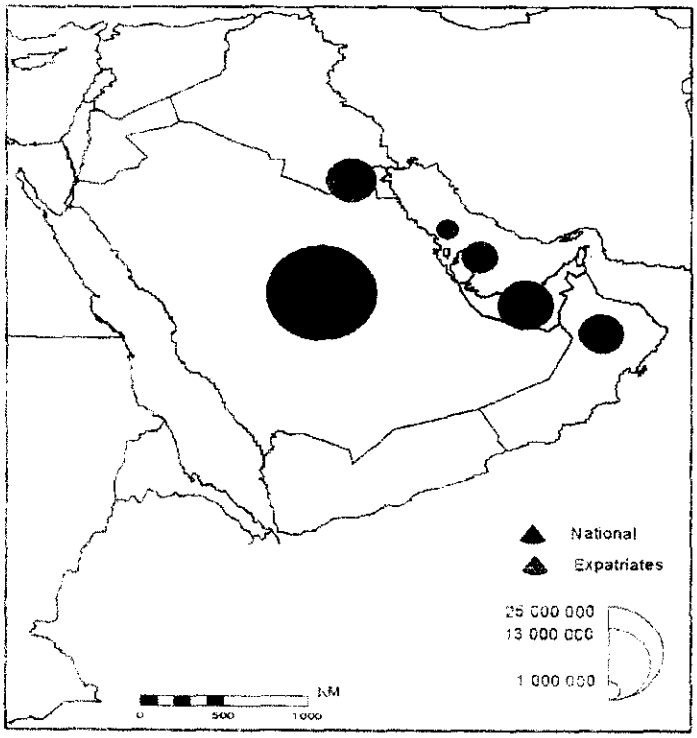

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مصدرها: Baldwin-Edwards, Martin (2011: 10)

الثانية: العوامل الإقليمية: وهي المرتبطة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول الجوار الجغرافي (مثل الهند وباكستان وبنجلاديش)، ودول القرب الاجتماعي والثقافي (مثل مصر والسودان والأردن وسوريا). حيث تسود مجموعة من الظروف تؤدي إلى تعزيز عوامل الدفع نحو الهجرة الخارجية النازحة(Push Factors of Migration) ، من أبرز هذه العوامل:

- الزيادة المطردة في أعداد السكان
- ضيق الموارد الطبيعية والاقتصادية وسوء توزيعها
- ارتفاع معدلات البطالة
- الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات في بنجلاديش)
- الأزمات والكوارث البشرية (مثل الحرب في العراق، وسوريا)
- ارتفاع معدلات الفقر والتهميش والهشاشة لقطاعات غير قليلة من سكان هذه البلدان.

الثالثة: عوامل محلية: خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، مثل:

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع أسعار النفط
- النجاح في استغلال الفوائض المالية في عمليات التنمية المختلفة (العمرانية، الاقتصادية، الاجتماعية)
- التوسع في إنشاء شبكات البنية الأساسية والتحتية، وما ترتب على ذلك من زيادة فرص العمل وزيادة الطلب على العمالة لسد احتياجات مشروعات التنمية.
- التغير في ثقافة الأسرة الخليجية وميولها نحو تشغيل العمالة المنزلية، ورغبتها المتزايدة في الاحتفاظ بهذه العمالة.
- الاندماج الاقتصادي والسياسي في إطار اتفاقية مجلس التعاون، وما ترتب على ذلك من تحسينات كبيرة في شبكة النقل الإقليمية بين الدول، وسهولة حركة الأشخاص، وتأثيرات ذلك على انتقال الوافدين من دولة خليجية إلى أخرى.
- ترتب على ذلك تعزيز عوامل جذب الهجرة الوافدة (Pull Factors of Migrations)

الرابعة: عوامل محلية مرتبطة بمجتمعات المهاجرين داخل دول مجلس التعاون: حيث أدت طول فترة إقامة عدد غير قليل من المهاجرين في دول مجلس التعاون، إلى:

- ترسيخ أوضاعهم الاقتصادية، وزيادة رغبتهم في البقاء
- مكنتهم من بناء شبكات اجتماعية (Social Networks) قوية فيما بينهم، وأيضا مع بعض الوطنيين.
- تزامن ذلك مع زيادة التسهيلات ورخص الأسعار في مجال الاتصالات وإمكانات التواصل الاجتماعي مع مجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية.
- نتج عن ذلك زيادة قدرتهم في استقدام، أو مساعدة ذويهم وأقاربهم وبعض أعضاء شبكتهم الاجتماعية في بلدهم الأصلي للهجرة إلى إحدى دول مجلس التعاون
- صناعة الهجرة: حيث هناك مجتمع الكفلاء الذي يجني أرباحا كبيرة من نظام الكفالة، وكذلك أصحاب الأعمال (الوطنيين والوافدين)، الذين يفضلون العمالة الوافدة على العمالة الوطنية بسبب انخفاض دخولها، والتزامها في إنجاز الأعمال. الشكل (٤) يمثل نموذجا نظريا يتضمن مجموع العوامل السابقة الشرح.

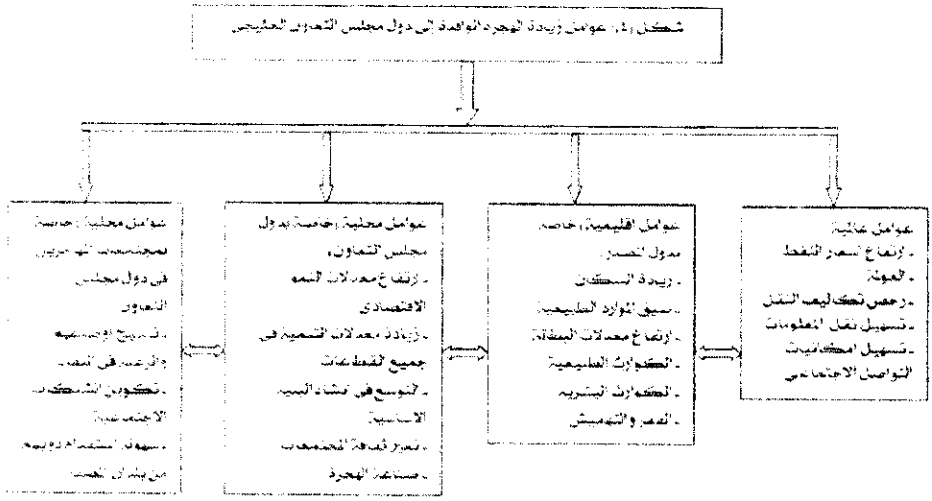

المصدر: النموذج من إعداد الباحث

يجمع ذلك النموذج بين نموذجين نظريين حاولا تفسير ظاهرة الهجرة، الأول وهو النموذج القديم الشهير "نموذج عوامل الطرد والجذب" "Push and Pull Factors Model" (Everett S. Lee: 1966)، والثاني وهو النموذج الجديد، الأقل شهرة، "نموذج الشبكات الاجتماعية" "Social Network Model" (Müller-Mahn, Detlef : 1999 & 2005). فصحيح أن عوامل الجذب الموجودة في دول مجلس التعاون من ناحية، وعوامل الطرد الموجودة في بلدان الأصل، مثل مصر والهند من ناحية أخرى، هي العامل الرئيسي في حركة الناس من دولة إلى أخرى. ولكن لماذا ينتقل أشخاص من قرية بعينها في الهند أو مصر، إلى مدن، أو أحياء بعينها في المدن الخليجية. هذا ما لا يقدم له نموذج الجذب والطرد تفسير، ولكن يفسره نموذج الشبكات الاجتماعية، الذي يأخذ بعين الاعتبار الظروف والعلاقات الاجتماعية بين المهاجرين في بلد المهجر، وأعضاء شبكتهم الاجتماعية في بلد الأصل، أو ما يمكن أن يطلق عليه الشبكات الاجتماعية العابرة للحدود (Transnational Social Networks)، التي تؤدي إلى نشأة الحيز الاجتماعي الانتقالي بين مجموعتين سكانيتين منفصلتين مكانيا (Transnational Social Space)، والذي يتعدى حدود الحيز المكاني. وهذه الشبكات كانت عاملا رئيسيا في تحديد وجهات الأفراد المهاجرين من أماكن محددة في بلدان الأصل، إلى أماكن محددة في بلدان المقصد. وأثناء إجراء هذا البحث في مدينة مسقط، قابل الباحث العديد من الحالات، التي لعبت أعضاء شبكاتها الاجتماعية ـ المهاجرة سابقا إلى سلطنة عمان ـ الدور الأكبر في استقدامها من الهند أو بنجلاديش للعمل في عمان، وهي نفسها لعبت نفس الدور لأعضاء آخرين. يظهر هذا بوضوح لدى الجالية الهندية القادمة من إقليم كيرالا (Kerala) في جنوب غرب الهند. مثال على ذلك، كل العاملين الوافدين في توكيلات بيع السيارات اليابانية في مسقط من الهنود، معظمهم قادمين من إقليم كيرالا، عدد كبير منهم جاء إلى عمان من خلال مساعدات شبكاتهم الاجتماعية. وتقدر بعض المراجع عدد المهاجرين من كيرالا إلى دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠٨، بنحو (٢,٥) مليون مهاجر، منهم نحو (١٢٤٠٠٠) في سلطنة عمان.

(Zachariah, K.C. & Irudayarajan, S.R. 2008, 2008b & 2012)

لقد راج نموذج الشبكات الاجتماعية في العقدين الأخيرين في المدارس الغربية، و نجح في تفسير الكثير من أبعاد الهجرة الشرعية وغير الشرعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (منتصر عبد الغني ٢٠٠٦). ويمكن تعديل النموذج في شكل (٤)، وتطويره من قبل باحثين آخرين بناءا على نتائج أبحاثهم العلمية.

جنسيات الوافدين في دول مجلس التعاون:

في العقد الأخير بدأت المؤسسات المعنية في دول الخليج في التحفظ على نشر بيانات تفصيلية عن جنسيات الوافدين، و أصبح يكتفي بنشرها فقط في صورة مجمعة، غالبا في خمس فئات (الأسيويين، العرب، الأوربيين، الأمريكيين أخرى). وهناك تقديرات وردت في أبحاث علمية عن جنسيات الوافدين في دول مجلس التعاون في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤. وفقا لهذه المصادر، جاء الهنود في المرتبة الأولى، حيث بلغ عددهم (٢,٣٧٠) ألف نسمة، يليهم الباكستانيون (١,٦٧٠) ألف، ثم المصريون (١,٣٩٥) ألف، ثم اليمنيون (٨٦٠) ألف، والوافدون من بنجلاديش (٧٨٠) ألف، و الوافدون من الفلبين (٧٦٥) ألف، والوافدون من سيريلانكا (٧٤٥) ألف، الأردنيون و الفلسطينيون (٤٩٠) ألف، والسودانيون (٢٨٠) ألف، والإندونيسيون (٢٥٩) ألف، والإيرانيون (٢١٠) ألف، والسوريون (٢٠٠) ألف، والأتراك (٨٠) ألف، والوافدون من نيبال (٧٠) ألف، ثم البدون (٨٠) ألف، وهم يوجدون في دولة الكويت. (ميثاء الشمسي ٢٠٠٦: ٥٦، Kapiszewski 2006:10)

مساهمة العمالة الوافدة في قوة العمل في دول مجلس التعاون:

لا يقتصر الأمر على ارتفاع نسبة السكان الوافدين لجملة السكان في دول مجلس التعاون، بل أن عددهم ونسبتهم في قوة العمل تصل إلى حدود ملفتة للانتباه. ويرجع السبب في ذلك إلى أن العدد الأكبر من الوافدين يقع في الفئات العمرية المنتجة، فهي القادرة على الحركة والهجرة من دولها، وهي المطلوب استقدامها إلى دول المهجر. في عام ١٩٧٥ بلغ حجم قوة العمل في دول مجلس التعاون حوالي (٢,٧٥٣) مليون نسمة، كان من بينهم (١,٣٩٣) مليون وافد، بنسبة (٥٠,٦ ٪) وفي عام ١٩٨٥ زاد الحجم الكلي لقوة العمل ليسجل (٦,٢٧١) مليون، من بينهم (٤,٣٧٥) مليون وافد، بنسبة (٦٩,٧ ٪)، في مقابل (٣٠,٢ ٪) لقوة العمل الوطنية. عام

١٩٩٠ أصبح حجم قوة العمل الكلية (٧,٧٠٢) مليون نسمة، كان من بينهم (٥,٢١٨) مليون وافد، بنسبة (٦٧,٧ ٪). عام ١٩٩٩ وصلت قوة العمل إلى (١١,٠٩٣) مليون، كان من بينهم نحو (٧,١١٤) مليون وافد، بنسبة (٦٤,١ ٪). وبحلول عام ٢٠٠٨ سجلت قوة العمل الكلية (١٦,٥٣٨) مليون، منها (١١,٠٧٢) مليون وافد، بنسبة (٦٦,٩ ٪). معنى ذلك أنه منذ عام ١٩٨٥ تشكل قوة العمل الوافدة حوالي ثلثي حجم قوة العمل الكلية، في مقابل الثلث لقوة العمل الوطنية (شكل ٥).

يختلف هذا التركيب النسبي لقوة العمل الكلية (بين المواطنين والوافدين) من دولة إلى أخرى. هناك دولة واحدة تنخفض فيها نسبة قوة العمل الوافدة عن متوسط دول مجلس التعاون (البالغ ٦٦,٩ ٪)، وهي المملكة العربية السعودية، إذ تسجل قوة العمل الوافدة فيها نحو (٥٠,٦ ٪) في مقابل (٤٩,٤ ٪) لقوة العمل الوطنية. أما في باقي الدول فتزيد نسبة قوة العمل الوافدة عن المتوسط العام لدول مجلس التعاون؛ فنحو ثلاثة أرباع قوة العمل في دولتي سلطنة عمان والبحرين من الوافدين، وأكثر من أربعة أخماسها في الكويت، بينما تسجل في الإمارات العربية (٨٥ ٪)، وفي قطر (٩٤,٣ ٪) (أنظر شكل ٦).

شكل (٥): توزيع قوة العمل الوطنية والوافدة في مجلس التعاون عام ٢٠٠٨

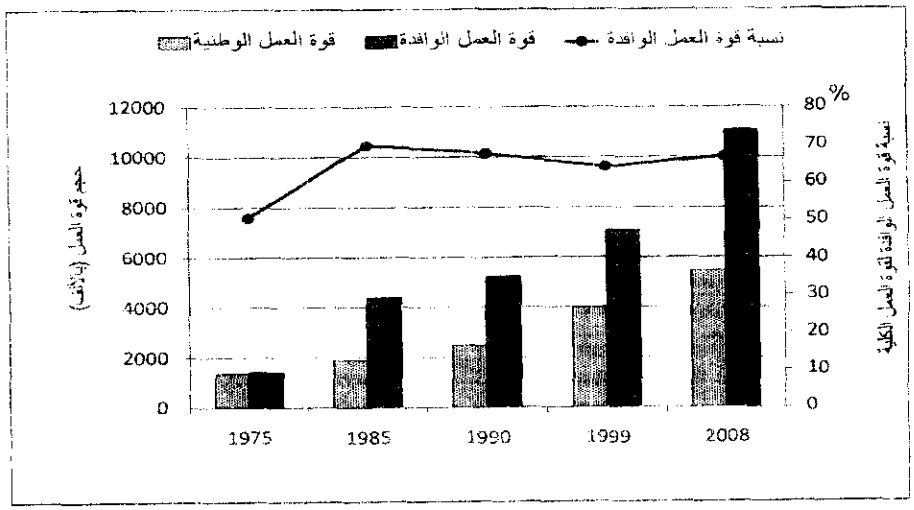

المصدر: من إعداد الباحث، مصدر البيانات: Baldwin-Edwards (2011), Winckler, Onn., 2010 & 2012.

الوافدون في سلطنة عمان:

تختلف بعض أبعاد ظاهرة الهجرة في سلطنة عمان عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، يرجع السبب في ذلك إلى البداية المتأخرة (زمنيا)، في استقدام العمالة الوافدة، نتيجة للبدء في عمليات التنمية مع بداية السبعينيات، وهي بداية متأخرة نسبيا بالمقارنة بالدول الخليجية الأخرى، فقبل سبعينيات القرن العشرين كانت عمان الدول الخليجية الوحيدة المصدرة للعمالة إلى دول الجوار (البحرين، الكويت، الإمارات، والسعودية، وقطر)، حيث كان اقتصاد البلاد لم يكن قد تطور بعد، مرتبطا بالأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل الزراعة والصيد والرعي، ضعيفة الدخل النقدي، و توفر في عمان فائض من الأيدي العاملة، التي تطلعت إلى تحسين أحوالها المعيشية، وخاصة مع علمها بالدخول المرتفعة في البلدان المجاورة، قابل ذلك طلب على العمالة من دول الجوار، والتي كانت فيها عمليات التنمية قد بدأت بالفعل منذ عقود، ولا توجد إحصاءات عن عدد العمالة العمانية في هذه البلدان في تلك الفترة.

شكل(٦): نسبة قوة العمل الوطنية والوافدة في دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٨

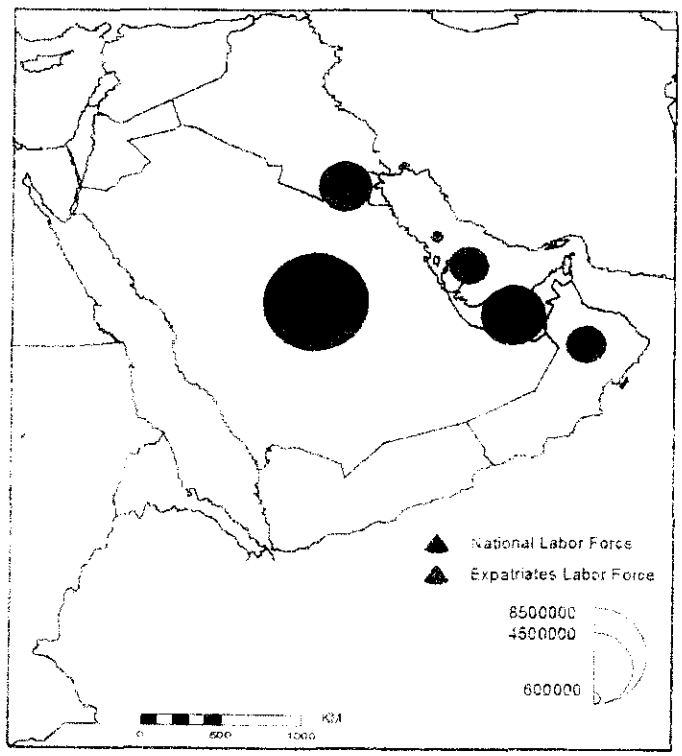

المصدر: من إعداد الباحث، مصدر البيانات: Baldwin-Edwards (2011). Winckler, Onn., 2010 & 2012.

مع تغير الظروف السياسية في عمان في بداية السبعينيات، تغيرت كل الملامح الاقتصادية للدولة تغيرا جذريا. ففي غضون سنوات قليلة، وضعت خطط تنمية واسعة في كافة المجالات (العمرانية و الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها)، معتمدة بالدرجة الأولى على الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط، وعلى حسن توزيعها واستغلالها. وقبل كل هذا وذاك اعتمدت على الإرادة السياسية؛ صاحبة الفضل الأول في تحقيق النهضة العمانية. في فترة زمنية قصيرة جدا، تحولت الدولة من بلد مصدر للهجرة إلى بلد مستقبل لها. عاد تقريبا كل العمانيين الذين كانوا يعملون في دول الجوار، وبدأت تيارات الهجرة الوافدة من دول الفائض السكاني مثل الهند، وباكستان، وبنجلاديش، ومصر تتجه نحو السلطنة.

في عام ١٩٩٠ بلغ عدد الوافدين في عمان حوالي (٤٢٣) ألف نسمة، شكلت اقل قليلا من ربع عدد السكان الكلي. وفي غضون ثلاث سنوات زاد عدد الوافدين عن حاجز النصف مليون (٥٣٥ ألف)، بنسبة (٣٦,٥ ٪)، وفي عام ١٩٩٥ زاد العدد ليسجل (٥٨٢,٥) ألف، بنسبة (٣٦,٨ ٪). وتشير بيانات تعداد ٢٠٠٣ إلى أن عدد الوافدين بلغ (٥٥٩) ألف، وهو أقل من عددهم عام ١٩٩٥. لا يعود سبب ذلك إلى انخفاض فعلي في حجم السكان الوافدين، بقدر ما هو اختلاف بين إحصاءات ١٩٩٥ التي اعتمدت على التقديرات، وإحصاءات ٢٠٠٣ التي اعتمدت على تعداد السكان. ووفق بيانات تعداد ٢٠١٠ زاد حجم السكان الوافدين ليصبح (٨١٦) ألف نسمة، بنسبة (٢٩,٤ ٪) من حجم السكان الكلي. ويلاحظ أن معدل النمو السكاني للوافدين بلغ في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ نحو (٥,٤ ٪)، وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣ (جدول ٢، و شكل ٧).

جدول (٢): تطور حجم السكان في سلطنة عمان (العمانيون والوافدون)

	١٩٩٠*	١٩٩٣	١٩٩٥*	٢٠٠٣	٢٠١٠	معدل النمو ١٩٩٣-٢٠٠٣	معدل النمو ٢٠٠٣-٢٠١٠
جملة السكان	١,٨٤٣,٠٠٠	٢,٠١٨,٠٧٤	٢,١٧٢,٠٠٠	٢,٣٤٠,٨١٥	٢,٧٧٣,٤٧٩	٪١,٥	٪٢,٤٢
العمانيون	١,٤١٩,٤٢٨	١,٤٨٣,٢٣٦	١,٥٨٩,٥٣٧	١,٧٨١,٥٥٨	١,٩٥٧,٣٣٦	٪١,٨٣	٪١,٣٤
الوافدون	٤٢٣,٥٧٢	٥٣٤,٨٤٨	٥٨٢,٤٦٣	٥٥٩,٢٥٧	٨١٦,١٤٣	٪٠,٤٥	٪٥,٤
نسبة	٪٢٣,٠	٪٢٦,٥	٪٢٦,٨	٪٢٣,٩	٪٢٩,٤	-	-

الوافدين لجملة السكان							

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (ب-٢٠١١)، معدلات النمو السكاني من حساب الباحث باستخدام المعادلة الأسية

*بيانات ١٩٩٠ و ١٩٩٥ من الأمم المتحدة: http://esa.un.org/migration/

توزيع الوافدين في السلطنة حسب الجنسية:

تشير التقديرات التي وردت في بحث ميثاء الشمسي إلى أن نسبة الهنود من جملة الوافدين في كل دولة هي الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن بنسب مختلفة من دولة إلى أخرى (ميثاء سالم الشمسي ٢٠٠٦: ٥٦).

شكل (٧): تطور مساهمة الهجرة الوافدة في حجم السكان في سلطنة عمان ١٩٩٠-٢٠١٠

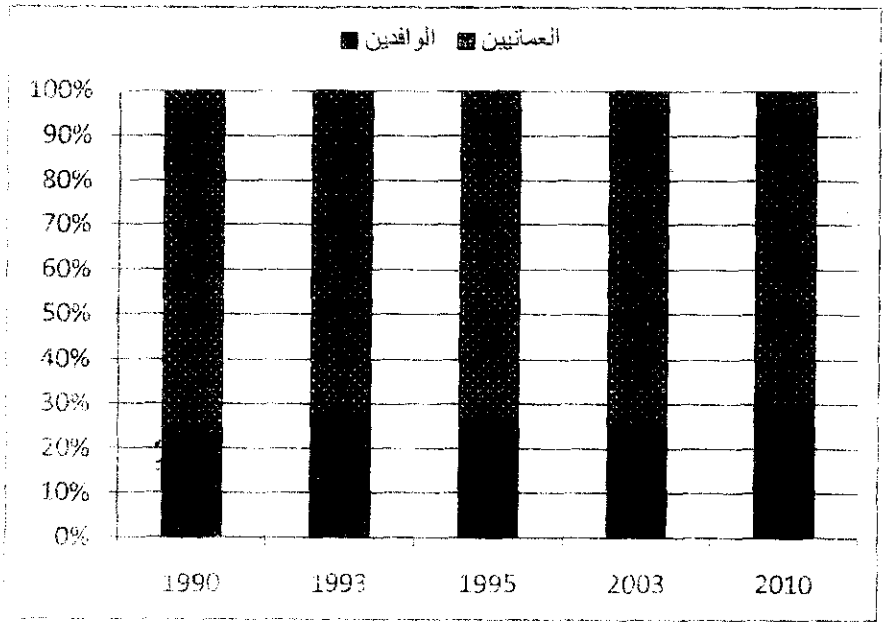

المصدر: إعداد الباحث اعتماد على بيانات جدول (٢)

ولا تخرج سلطنة عمان عن هذا السياق، حيث بلغت نسبة الوافدين الهنود إلى جملة السكان الوافدين عام ٢٠١٠ حوالي (٥٧٪)، يليها الوافدون من بنجلاديش بنسبة (١٣,١٢٪)، ثم الباكستانيون (١٠,٣٧٪)، والمصريون (٣,٧٪)، و الإندونيسيون (٣,١٪)،

و الوافدون من الفلبين (١,٩٪)، والوافدون من سيريلانكا (١,٢٥٪)، والجنسيات الأسيوية الأخرى (١,٦٪). وكانت نسبة الأردنيين حوالي (٠,٩٪)، والسودانيين (٠,٨٪)، والإماراتيين (٠,٨٪)، والعراقيين (٠,٥٪)، والوافدين من البلدان العربية الأخرى (١,٧٥٪). كذلك شكل البريطانيون نحو (٠,٥٪)، والجنسيات الأوربية الأخرى (٠,٥٥٪)، والوافدون من بلدان أخرى غير المذكورة عاليه نحو (٢,١٪).

التركيب العمري والنوعي للوافدين وأثره على خصائص القوة العاملة الوافدة:

منذ أن بدأت تيارات الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون، كانت الفئات المستهدفة بالدرجة الأولى هي فئات الشباب، القادرة على العمل، والذكور أكثر من الإناث. أثر ذلك على تركيب السكان النوعي والعمري تأثيرا واضحا. ولا تختلف سلطنة عمان عن ذلك السياق الخليجي، إذ تبلغ نسبة النوع لجملة السكان في عمان (١٣٩)، أي ١٣٩ ذكر لكل مائة أنثى، وهي نسبة مرتفعة متأثرة بأعداد المهاجرين الذكور. وعن مجتمع الوافدين منفصلا، فتسجل نسبة النوع فيه (٣٢٠)، إذ يبلغ عدد الذكور الوافدين (٦١٢,٨١٨) تمثل (٧٦,٢ ٪) من جملة الوافدين، بينما يبلغ عدد الإناث (١٩٤,٣٢٥) تمثل (٢٣,٨٪). وللمقارنة فإن نسبة النوع للسكان العمانيين تبلغ (١٠٢).

وبالنظر إلى شكل ٨ ، الذي يوضح التركيب العمري والنوعي للوافدين يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- يتركز السكان الوافدون في فئات الشباب، حيث توجد النسبة الأكبر منهم في فئة العمر ٢٠ لأقل من ٥٠ سنة، فحوالي أربعة أخماس الوافدين في السلطنة (٧٩,٢٪) يقعون في هذه الفئة، في مقابل (١١,٦٪) في فئة العمر أقل من عشرين عاما، و (٨,٧٪) في الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر.
- أكثر من نصف الوافدين (٥٢٪) تبلغ أعمارهم بين ٢٥ لأقل من ٤٠ سنة
- أكثر من خمس السكان الوافدين (٢٠,٤٪) تبلغ أعمارهم بين ٢٥ لأقل من ٣٠ سنة
- يبلغ عدد الذكور في الفئة العمرية ٢٠ لأقل من ٥٠ سنة (٥١٥,٨٤٠)، وهم يمثلون أكثر من ثلاثة أخماس عدد الوافدين في السلطنة (٦٣,٢٪)، في مقابل (١٣٥,٠٦٩) أنثى في نفس الفئة العمرية، بنسبة (١٦,٦٪).
- ترتفع نسبة النوع لدى الوافدين في الفئة العمرية ٢٠ لأقل من ٥٠ سنة لتبلغ (٣٨٢)

مساهمة الوافدين في القوة البشرية في سلطنة عمان:

يجب في البداية التفريق بين مفهومين رئيسيين: القوة البشرية والقوة العاملة. تعرف القوة البشرية بأنها عدد السكان القادرين على العمل المنتج، والعمل المنتج هو كل مجهود ذهني أو عضلي يؤدي أو يساهم في إيجاد سلعة أو تأدية خدمة. أما التعريف الإجرائي للقوة البشرية في السلطنة فيحددها على أنها تتألف من الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (١٥) سنة أو أكثر (المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات : ٢٠١٢)

شكل (٨): التركيب العمري والنوعي للسكان الوافدين في سلطنة عمان عام ٢٠١٠

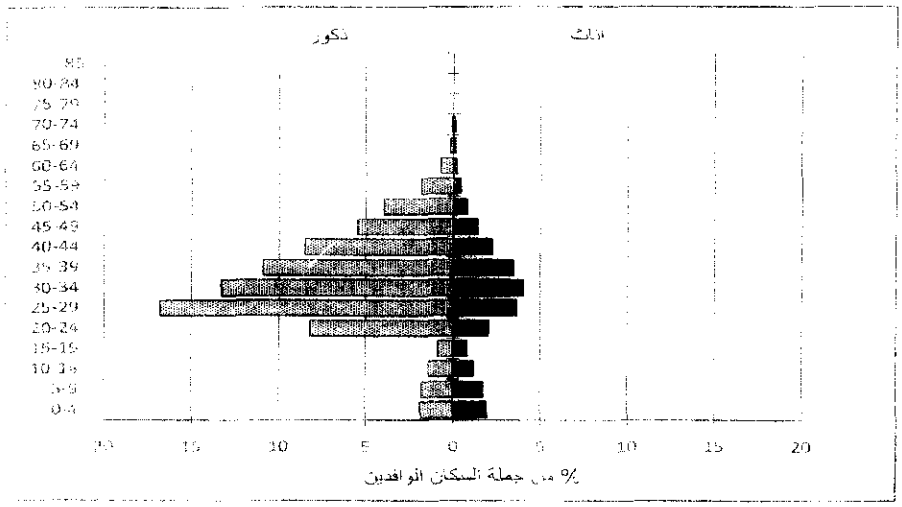

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات تعداد ٢٠١٠

أما القوة العاملة فتعرف على أنها الفئة من القوة البشرية التي تتواجد في سوق العمل (أي تقدم عرض للعمل) سواء كان أفرادها يعملون فعلا (مشتغلون)، أو كانوا يفتشون عن عمل (باحثون عن عمل). ومن هؤلاء الباحثين عن عمل، من "لم يسبق له العمل"، و من "سبق له العمل".

- ووفق هذه التعريفات المأخوذ بها في تعداد السكان العماني وبيانات الجدول (٣) فإن حجم القوة البشرية الكلية (العمانية والوافدة) بلغ عام ٢٠١٠ (٢,٠٠١,٦٤٢) نسمة، تمثل (٧٢,٢٪) من جملة السكان، وهو مرتفع عما كان عليه عام ٢٠٠٣ (٦٦,٢٪). ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تغير التركيب العمري للسكان

العمانيين، والانخفاض الملحوظ لنسبة السكان في فئة العمر أقل من ١٥ سنة، في مقابل الارتفاع في فئات العمر الأخرى.

جدول (٣): حجم القوة البشرية في سلطنة عمان عام ٢٠١٠

	وافدون			عمانيون			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
عدد	٥٧٩٧٣٤	١٥٥٢٧٣	٧٣٥٠٠٧	٦٣٨٢٢٣	٦٢٨٣١٢	١٢٦٦٦٣٥	١٢١٨٠٥٧	٧٨٣٥٨٥	٢٠٠١٦٤٢
٪	٩٣,٢	٧٩,٩	٩٠	٦٤,٤	٦٥	٦٤,٧	٦٠,٨٥	٣٩,١٥	٧٢,٢

المصدر: من إعداد الباحث مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات لـ٢٠١١

- يصل حجم القوة البشرية لدى الذكور (١,٢١٨,٠٥٧) نسمة، بنسبة (٦٠,٨٥٪) من إجمالي القوة البشرية. بينما يصل حجم القوة البشرية لدى الإناث (٧٨٣,٥٨٥) نسمة، بنسبة (٣٩,١٥٪) من إجمالي القوة البشرية. ويرجع السبب في مساهمة الذكور بنسبة أكبر من الإناث، إلى تأثيرات تيارات الهجرة، التي تزيد فيها نسبة الوافدين الذكور عن الوافدات الإناث خاصة في الفئة العمرية ١٥ سنة وأكثر (قارن الهرم السكاني للوافدين شكل ٨). لذا ترتفع نسبة القوة البشرية لدى الذكور إلى (٧٥,٥٪) من جملة الذكور في السلطنة، بينما تبلغ لدى الإناث (٦٧,٥٪) من جملة الإناث في السلطنة.

ولما كان حجم وتركيب القوة البشرية الكلية متأثرا بالتركيب العمري والنوعي للسكان الوافدين؛ لذا من الأهمية بمكان مقارنة حجم وتركيب القوة البشرية لدى العمانيين ولدى الوافدين كل على حده. يبلغ حجم القوة البشرية لدى العمانيين (١,٢٦٦,٦٣٥) نسمة، تمثل (٦٤,٧٪) من جملة السكان العمانيين. ولا توجد فروق جوهرية بين القوة البشرية لدى الذكور والإناث. حيث تبلغ لدى الذكور (٦٤,٤٪) من جملة الذكور، ولدى الإناث (٦٥,٠٪) من جملة الإناث. ويبلغ حجم القوة البشرية لدى الوافدين (٧٣٥,٠٠٧) نسمة، تمثل (٩٠٪) من جملة السكان الوافدين. وترتفع لدى الذكور لتسجل (٩٣,٢٪) من جملة الذكور. بينما تنخفض لدى الإناث إلى (٧٩,٩٪) من جملة الإناث (انظر شكل ٩)

مساهمة الوافدين في القوة العاملة في سلطنة عمان:

لتحديد القوة العاملة في سلطنة عمان، يجب الذكر أن السكان ١٥ سنة أو أكثر (القوة البشرية) ينقسمون إلى مجموعتين: الأولى وتشمل المشتغلين

والباحثين عن عمل (وهي القوة العاملة، أو ما تسمى فئة السكان داخل قوة العمل) والثانية وتشمل: المتفرغين للأعمال المنزلية، الطلاب المتفرغين للدراسة، غير الراغبين في العمل (مكتفي أو زاهد بالعمل)، غير القادرين على العمل. ويطلق على هذه المجموعة (السكان خارج القوة العاملة).

وفقا لهذا التعريف ووفق بيانات تعداد ٢٠١٠ يمكن تسجيل ما يلي:

- يبلغ حجم القوة العاملة في سلطنة عمان (١,٢٤٥,٥٧٣) فردا، تمثل (٤٤,٩٪) من

شكل (٩): نسبة القوة البشرية من السكان (للعمانيين والوافدين وجملة السكان) عام ٢٠١٠

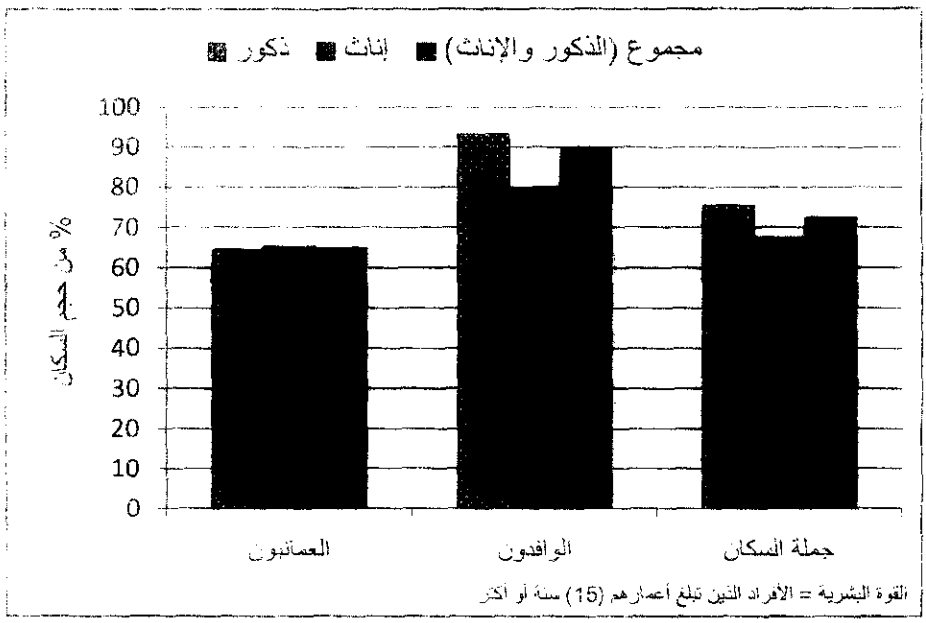

المصدر: من إعداد الباحث مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات، ٢٠١١أ

جملة السكان. وهذا ما يطلق عليه معدل النشاط الاقتصادي الخام (١).

- يبلغ معدل النشاط الاقتصادي للقوة البشرية (نسبة قوة العمل من القوة البشرية) (٦٢,٢٪) [١]، وهو مرتفع عن المعدل المسجل عام ٢٠٠٣ (٥٦,٤٪). ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة إسهام الإناث العمانيات في القوة العاملة. حيث

ارتفعت نسبة الإناث العمانيات في قوة العمل إلى جملة السكان من (١٠,٩٪) عام ٢٠٠٣، إلى (١٦,٤٪) عام ٢٠١٠.

- يبلغ عدد الذكور داخل قوة العمل (٩٩٦,٩٦٤)، يمثلون (٨٠٪) من حجم قوة العمل
- يبلغ عدد الإناث داخل قوة العمل (٢٤٨,٦٠٩)، يمثلون (٢٠٪) من حجم قوة العمل

ويختلف تركيب وخصائص القوة العاملة لدى العمانيين عن الوافدين، يعود ذلك لأسباب ديموغرافية متعلقة باختلاف التركيب العمري والنوعي لكلا منهما، ولأسباب اجتماعية واقتصادية. لذا من المفيد إلقاء الضوء على القوة العاملة لدى العمانيين ولدى الوافدين.

- يتوزع حجم القوة العاملة بين العمانيين والوافدين، بنسبة (٤٧,٥٤٪) للعمانيين، و (٥٢,٦٪) للوافدين. معنى ذلك أن الوافدين يمثلون أكثر من نصف قوة العمل في الدولة، على الرغم من أنهم يشكلون (٢٩,٤٪) من جملة السكان. وهذا مرده إلى التركيب العمري للسكان الوافدين، وتركزهم في فئات السن المنتجة. ويلاحظ تزايد نسبة مساهمة الوافدين في قوة العمل، حيث كانت عام ٢٠٠٣ (٤٩,٣٪) في مقابل (٥٠,٧٪) للعمانيين. والسبب الرئيس في ذلك هو استمرار تيارات الهجرة إلى سلطنة عمان، وارتفاع نسبة الوافدين لجملة السكان من (٢٢,٩٪) عام ٢٠٠٣، إلى (٢٩,٤٪) عام ٢٠١٠ (شكل ١٠).
- سبق الذكر أن عدد الذكور الكلي داخل القوة العاملة بلغ عام ٢٠١٠ (٩٩٦,٩٦٤)، عدد العمانيين (٤٣٢,٢٤٨)، وعدد الوافدين (٥٦٤,٧١٦). معنى ذلك أن الوافدين يسهمون بنسبة (٥٦,٦٪) من القوة العاملة للذكور، في مقابل (٤٣,٣٪) للعمانيين.
- تختلف الصورة كلية لدى الإناث، فمن بين (٢٤٨,٦٠٩) أنثى داخل قوة العمل، توجد (١٥٨,٦١٠) من العمانيات، بنسبة (٦٣,٨٪)، في مقابل (٣٦,٢٪) للوافدات. يرجع ذلك لأسباب متعددة أهمها: انخفاض نسبة الإناث الوافدات في جملة الوافدين بصفة عامة، كما يوضحه الهرم السكاني، مما ترتب عليه انخفاض نسبتهن في القوة العاملة. الاهتمام المتزايد بالمرأة العمانية في عمليات التنمية التعليمية والاجتماعية، الأمر الذي ساعدهن على تحقيق

نجاحات كبيرة في مجال التعليم الجامعي، وشغلهن لفرص عمل مناسبة مثل العمل في قطاع التدريس.

شكل (١٠): نسبة مساهمة العمانيين والوافدين في جملة السكان وفي القوة العاملة عام ٢٠٠٣ و ٢٠١٠

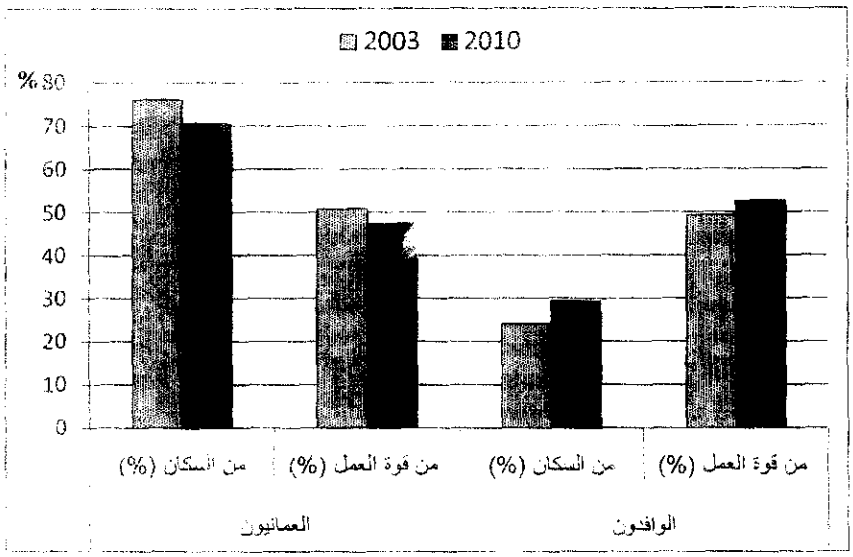

المصدر: إعداد الباحث مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات (يناير ٢٠١١م)

بمقارنة معدل المساهمة بالنشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس والجنسية (٢) يلاحظ ما يلي:

- تطور معدل المساهمة بالنشاط الاقتصادي الخام للعمانيين من (٢٤٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٣٠,٢٪) عام ٢٠١٠. وارتفع للذكور من (٣٦,٨٪) إلى (٤٣,٦٪)، وللإناث من (١٠,٦٪) إلى (١٦,٤٪).
- ترتفع معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي الخام للوافدين عما هي عليه لدى العمانيين. حيث تطور المعدل لجملة الوافدين من (٧٦,٨٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٨٠,٢٪) عام ٢٠١٠. هذا يعني أن أكثر من أربعة أخماس الوافدين داخل قوة العمل، بالمقارنة بأقل من الثلث (٣٠,٢٪) للعمانيين. يرتبط ذلك بلا شك باختلاف

الخصائص العمرية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكلا من العمانيين والوافدين، حيث:

- ترتفع نسبة الأطفال لدى العمانيين عن الوافدين بدرجة كبيرة. فنحو (٣٥,٥٪) من العمانيين تبلغ أعمارهم أقل من خمسة عشر عاما، في مقابل (٩,٩٪) للوافدين.
- أكثر من ثلث العمانيين (٣٤,٥٪) خارج القوى العاملة، إما متفرغون للأعمال المنزلية (١٦,٣٪)، أو طلاب متفرغون للدراسة (١٢,٩٪)، أو مكتفون لا يرغبون في العمل (٢,٠٪)، أو غير قادرين على العمل (٣,٣٪). في المقابل فأن نسبة الوافدين خارج القوى العاملة تنخفض إلى (٩,٨٪). (٦,٧٪) متفرغين للأعمال المنزلية، (١,٨٪) طلاب، (٠,٨٪) لا يرغبون في العمل، (٠,٥٪) غير قادرين على العمل (شكل ١١).

– نتيجة لارتفاع نسبة العمانيين خارج القوى العاملة، وارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة عشر، تزيد معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي للذكور الوافدين عن الذكور العمانيين، حيث سجلت عام ٢٠٠٢ (٨٩,١٪)، وفي عام ٢٠١٠ (٩٠,٩٪)، وكانت للذكور العمانيين (٣٦,٨٪) و (٤٣,٦٪).

شكل (١١): توزيع العمانيين والوافدين خارج القوى العاملة حسب السبب

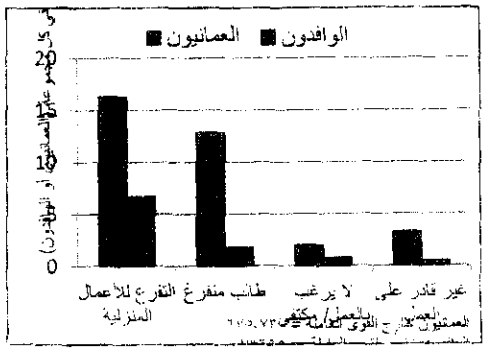

المصدر: إعداد الباحث

مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات (أ-٢٠١١)

- أيضا تزيد معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي للإناث الوافدات عن الإناث العمانيات. حيث سجلت عام ٢٠٠٣ للوافدات (٤٢,١٪) وعام ٢٠١٠ (٤٦,٢٪)، بينما كانت للإناث العمانيات (١٠,٦٪) و (١٦,٤٪). هذا يعني أن نصف الوافدات تقريبا يقعن داخل قوة العمل، في مقابل ١٦ أمرأة من كل ١٠٠ أمرأة عمانية توجد داخل قوة العمل.

فعلى الرغم من التطور الواضح لمعدلات الإسهام بالنشاط الاقتصادي للعمانيات فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، إلا أن معظمهن (٨٤ ٪) ما زلن خارج قوة العمل. للأسباب التالية: (٤٨,٦٪) من الإناث العمانيات إما متفرغات للأعمال المنزلية (٣٢,٧٪)، أو طالبات (١٢,٧٪)، أو مكتفيات ذاهدات في العمل (٠,٤٪)، او غير قادرات على العمل (٢,٨٪). بالإضافة إلى (٣٥٪) من إجمالي الإناث العمانيات يقعن في الفئة العمرية دون سن الخامسة عشرة.

مساهمة العمالة الوافدة في الأنشطة الاقتصادية:

صنف تعداد السكان العماني لعام ٢٠١٠ البيانات التي جمعت عن المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية باستخدام (دليل التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) – الإصدار رقم (3.1) الصادر عن الجهات المختصة بالأمم المتحدة. كما يشير جدول (٤): يبلغ عدد المشتغلين في سلطنة عمان (العمانيين والوافدين) (١,٠٩٩,١٨٨).

ويتضح من جدول (٤) أن أكثر من ربع عدد المشتغلين، (٢٥,٥٪)، يعملون في قطاع الإنشاءات، ويعد ذلك مؤشرا على حجم هذا القطاع، وأهميته في إطار عمليات التنمية. ويمكن تحديد بعض العوامل المؤدية إلى رواج قطاع الإنشاءات، ومن ثم استحواذه على ربع المشتغلين:

شكل (١٢): معدل الإسهام بالنشاط الاقتصادي الخام للعمانيين والوافدين (الذكور والإناث) ٢٠١٠

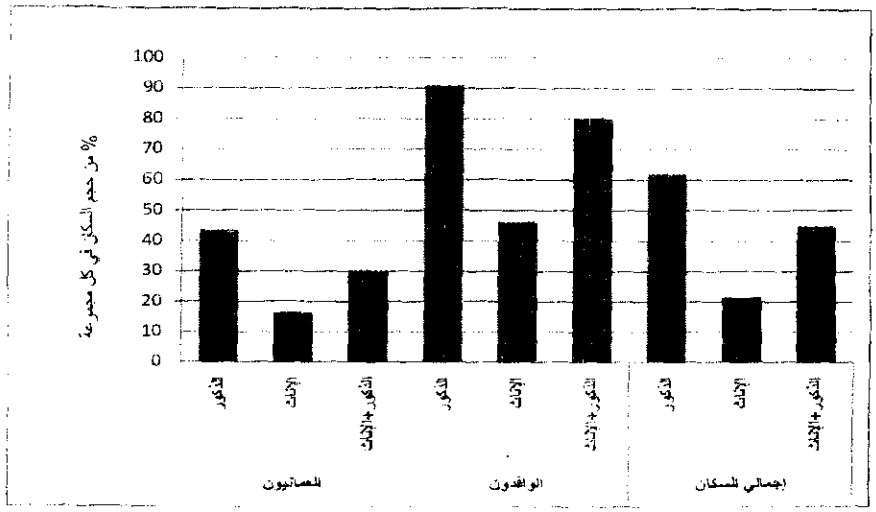

من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات (أ)٢٠١١، (٣)

- يحظى إنشاء شبكات البنية التحتية والأساسية (شبكات الطرق والمواصلات، شبكات الماء، والكهرباء، والصرف الصحي)، وإنشاء المباني والمنشآت الحكومية والخاصة، بأهمية كبيرة من قبل المؤسسات العمانية المسئولة، وترصد له سنويا مخصصات كبيرة من ميزانية الدول.
- التسهيلات التي تقدمها الدولة لتوزيع قطع أراضي البناء للاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية، حيث يكفل القانون العماني الأحقية لجميع الأفراد العمانيين (ذكورا وإناثا) البالغ عمرهم واحدا وعشرين عاما التقدم للحصول على قطعة أرض.
- رغبة الأسر العمانية في إنشاء منزل مستقل خاص بها، وتفضيلها لنمط المسكن التمليك عن المسكن المستأجر، وتفضيلها لنمط المنزل والفيلا على نمط الشقة.

جدول (٤): التوزيع النسبي للمشتغلين في أقسام النشاط الاقتصادي حسب الجنسية عام ٢٠١٠

أقسام النشاط الاقتصادي	العمانيو ٪	الوافدون ٪	الجملة	عدد المشتغلين في النشاط
الأسر الخاصة التي تعين أفرادا لأداء الأعمال المنزلية	٢,١	٩٧,٩	٪١٠٠	٨٢,٣٠٣
الإنشاءات	٧,٠	٩٣,٠	٪١٠٠	٢٨٠,٧٨٦
الزراعة والصيد والحراجة	١٠,٦	٨٩,٤	٪١٠٠	٤٩,٦٧٤
الفنادق والمطاعم	١٧,٦	٨٢,٤	٪١٠٠	٢٩,٧٩٣
أنشطة غير كاملة التوصيف / غير مبينة	٢٤,٣	٧٥,٧	٪١٠٠	٨,٨٩٨
أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	٢٤,٦	٧٥,٤	٪١٠٠	١١,٨٩٢
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٢٦,٠	٧٤	٪١٠٠	٧٤٥
الصناعات التحويلية	٢٧,١	٧٢,٩	٪١٠٠	٦١,٨٦٦
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع	٣٧,١	٦٢,٩	٪١٠٠	١٢,٠٧١
الأنشطة العقارية و الإيجارية والأنشطة التجارية	٤٧,٤	٥٢,٦	٪١٠٠	٣٤,٥٠٨
إمدادات الغاز والكهرباء والمياه	٤٩,٠	٥١,٠	٪١٠٠	١٧,١٥٠
التعدين و استغلال المحاجر	٥٤,٢	٤٥,٨	٪١٠٠	٤٥,٢٠٧
الصحة والعمل الاجتماعي	٦٠,٥	٣٩,٥	٪١٠٠	٢٤,١٦٨
النقل والتخزين و الاتصالات	٦٩,٣	٣٠,٧	٪١٠٠	٤٧,٠٢١
التعليم	٧٨,٨	٢١,٢	٪١٠٠	٥٥,٥٨٨
الوساطة المالية	٨٠,٠	٢٠,٠	٪١٠٠	١٤,٢١٦
صيد الأسماك	٨٦,٩	١٣,١	٪١٠٠	٦,٩٨١
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	٩١,٥	٨,٥	٪١٠٠	٢٠٨,٣٢١
المجموع	٤٠,٧	٥٩,٣	٪١٠٠	١,٠٩٩,١٨٨

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على لبيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات لـ٢٠١١: ١٣٢-١٣٤

- رغبة نسبة كبيرة من الأسر العمانية المهاجرة إلى مسقط من بناء منزل في مسقط، وبناء منزل في الولاية الأصلية لهم، أو إعادة إنشاء المنزل القديم في الولاية.
- التسهيلات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الإقراض خاصة قروض الإسكان. ومن هذه التسهيلات: انخفاض نسبة الفائدة على القروض وطول فترة السداد.

- الإعفاءات التي تمنحها الدولة لبعض الشرائح في المجتمع من سداد باقي قيمة قرض الإسكان عند سدادهم لنسبة معينة من قيمة القرض.

نحو (١٩٪) من المشتغلين (عمانيين ووافدين) يعملون في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع بنسبة (١٠,٩٪) من المشتغلين. ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الأسر الخاصة التي تعين أفرادا لأداء الأعمال المنزلية (٧,٥٪)، ثم الصناعات التحويلية (٥,٦٪)، ثم التعليم (٥,١٪)، ثم الزراعة والصيد و الحراجة (٤,٥٪)، النقل والتخزين والاتصالات (٤,٣٪)، التعدين واستغلال المحاجر (٤,١٪)، الأنشطة العقارية و الإيجاريه وأنشطة المشاريع التجارية (٣,١٪)، الفنادق والمطاعم (٢,٧ ٪)، الصحة والعمل الاجتماعي (٢,٢٪)، إمدادات الغاز والكهرباء والمياه (١,٦٪)، الوساطة المالية (١,٣٪)، أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية (١,١٪)، أنشطة غير كاملة التوصيف/ غير مبينة (٠,٨٪)، والصيد (٠,٦٪)، وأخيرا الهيئات والمنظمات غير الإقليمية (٠,١٪).

غير أن هذا الترتيب حسب نسبة المشتغلين في كل قطاع من جملة المشتغلين في السلطنة، يتغير بالنظر إلى المشتغلين العمانيين والوافدين كلا على حدا، إذ يتبين من دراسة التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي أن الأنشطة التي تستقطب الجزء الأكبر من المشتغلين العمانيين غير الأنشطة التي تستقطب الجزء الأكبر من المشتغلين الوافدين.

أكثر من خمسي المشتغلين العمانيين، (٤٢,٥٪)، يعملون في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري. ونحو (١٠٪) منهم يعملون في تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع، وحوالي واحد من كل عشرة مشتغلين عمانيين، (٩,٨٪)، يعمل في قطاع التعليم، و(٧,٥٪) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات. أي أن القطاعات الأربعة السابقة الذكر تستأثر بنحو (٦٩,٨٪) من جملة المشتغلين العمانيين.

يتغير الوضع تماما عند النظر إلى توزيع المشتغلين الوافدين حسب النشاط الاقتصادي. حيث إن (٤٠٪) منهم يعملون في قطاع الإنشاءات، و (١٢,٣٪) في قطاع

الأسر الخاصة التي تعين أفرادا لأداء الأعمال المنزلية، و (١١,٦٪) في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع، و (٦,٩ ٪) في قطاع الصناعات التحويلية، و (٦,٨ ٪) في قطاع الزراعة والصيد والحراجة. وهذه القطاعات الخمسة تستأثر على أكثر من ثلاثة أرباع المشتغلين الوافدين، (٧٧,٦٪).

و يجب التركيز على أن أهم قطاعين للعمالة الوافدة، هما قطاع الإنشاءات، وقطاع العمل في المنازل، حيث يضمان معا حوالي (٢٤١,٤٦٥) مشتغلا، بنسبة (٥٢,٢ ٪) من جملة المشتغلين الوافدين. (عدد العاملين في القطاع الأول (٢٦١,٠٢٤). والثاني (٨٠,٤٤١). هذه الأرقام والنسب يجب النظر إليها بإمعان، عند التخطيط لعمليات التدريب المهني للقوة العاملة الوطنية.

ما الأنشطة الاقتصادية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة العمالة الوافدة؟ وهل يصل الأمر إلى حد الهيمنة؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال رؤية التوزيع النسبي للمشتغلين في قطاعات الأنشطة الإقتصادية حسب الجنسية (عمانيين ووافدين).

ويمكن تقسيم قطاعات الأنشطة الاقتصادية إلى مجموعات حسب نسبة مساهمة المشتغلين الوافدين فيها مقارنة بنسبة المشتغلين العمانيين.

المجموعة الأولى: وتضم الأنشطة الاقتصادية التي تهيمن عليها العمالة الوافدة بصورة شبه كاملة، وتشمل ثلاثة قطاعات اقتصادية. أداء الأعمال المنزلية. الإنشاءات. الزراعة والصيد. حيث تبلغ نسبة المشتغلين الوافدين في قطاع اداء الأعمال المنزلية (٩٧,٩٪) من جملة المشتغلين في ذلك القطاع. في مقابل (٢,١٪) للمشتغلين العمانيين. وتبلغ نسبتهم في قطاع الإنشاءات (٩٣٪) في مقابل (٧٪) للعمانيين. ونسبتهم في قطاع الزراعة والصيد (٨٩,٤٪) مقابل (١٠,٦٪) للعمانيين.

والملفت للنظر هنا ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في قطاع الزراعة. وهو نشاط اقتصادي تقليدي، كان يشكل أحد أعمدة الاقتصاد العماني القديم، و كان يحترفه عدد غير قليل من العمانيين، قبل النفط.

عامل رئيسي في هذا الوضع هو انخفاض الدخل من العمل الزراعي بالمقارنة بالدخول في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن المجهود الكبير الذي يبذل

في هذا العمل، وضرورة التواجد طوال أيام الأسبوع في المزرعة لرعاية المزروعات والحيوانات (خاصة في بيئة حارة تتطلب ري النباتات وسقي الحيوانات كل فترات زمنية قصيرة). لذا تفضل الأجيال الجديدة من القوة العاملة العمانية الابتعاد عن العمل في ذلك القطاع، والتوجه نحو الأنشطة ذات الدخل الأعلى، والمجهود الأقل، وبيئة العمل الأنظف مقارنة بالزراعة. بالإضافة إلى البعد الاجتماعي، والذي يعطي تقديرا اجتماعيا أكبر للعاملين في القطاعات الإدارية الحكومية أو الخاصة، ذات المكاتب المكيفة. منطق يمكن قبوله بالنظر إلى ارتفاع نسبة المتعلمين، وارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم العام وشهادة التعليم الجامعي. فحوالي ثلاثة أرباع العمانيين (٧٣,٤٪) (من السكان العمانيين البالغ عمرهم عشر سنوات فأكثر)، حاصلين على مؤهل دراسي دون جامعي (ابتدائية ٨,٢٪، إعدادية ١٠,١٪، ثانوية ٢٤,٩٪، تعليم أساسي/حلقة أولى ١٤,٥٪، تعليم أساسي/حلقة ثانية ٥,٣٪. دبلوم التعليم العام ٥,٥٪، دبلوم ٥٪) . و (٧,٠٪) منهم حاصلين على مؤهل جامعي (المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات أ،٢٠١١ :١٢٣). فالعوامل الاقتصادية المتمثلة في انخفاض الدخل، وطول ساعات العمل ومشقته في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية، متمثلة في التعليم، والمكانة الاجتماعية؛ هي التي أدت لابتعاد العمانيين عن العمل الزراعي، تاركة المجال لهيمنة العمالة الوافدة عليه.

أما انخفاض نسبة العمانيين في قطاع أداء الأعمال المنزلية، فيعود لأسباب اجتماعية ثقافية، حيث أن العمل في هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية غير مفضل داخل المجتمع العماني. وخاصة وأن طبيعة العمل تتطلب الإناث أكثر من الذكور. ويعد ذلك سببا رئيسا أدى لهيمنة المشتغلين الوافدين على هذا القطاع.

أما قطاع الإنشاءات والأعمال المرتبطة به (مثل النجارة، والحدادة، وأعمال الخرسانة) فهو يحتاج إلى عمالة مدربة ذات خبرة طويلة. وإلى الآن لم تستطع مؤسسات التدريب المهني العمانية أن تغطي احتياجات السوق من العمالة الوطنية المدربة.

المجموعة الثانية: وتضم الأنشطة الاقتصادية التي تبلغ نسبة العمالة الوافدة فيها بين (٧٥٪) لأقل من (٨٥٪). وتضم ثلاثة قطاعات: قطاع الفنادق والمطاعم (٨٢,٤٪) للوافدين في مقابل (١٧,٦٪) للعمانيين، الأنشطة غير كاملة التوصيف (٧٥,٧٪) للوافدين في مقابل (٢٤,٣٪) للعمانيين، قطاع أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية (٧٥,٤٪) للوافدين في مقابل (٢٤,٦٪) للعمانيين.

المجموعة الثالثة: الأنشطة الاقتصادية التي تتراوح نسبة الوافدين بين (٥٠٪) لأقل من (٧٥٪) من جملة المشتغلين فيها. فنسبة العمالة الوافدة تبلغ (٧٤٪) في قطاع المنظمات والهيئات غير الإقليمية، في مقابل (٢٦٪) للعمانيين، ونسبتهم في قطاع الصناعات التحويلية (٧٢,٩٪) في مقابل (٢٧,١٪) للعمانيين، ونسبتهم في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع (٦٢,٩٪) في مقابل (٣٧,١٪) للعمانيين، ونسبتهم في الأنشطة العقارية والايجارية (٥٢,٦٪) مقابل (٤٧,٤٪) للعمانيين، ونسبتهم في قطاع إمدادات الغاز والكهرباء المياه (٥١٪) مقابل (٤٩٪) للعمانيين.

المجموعة الرابعة: والتي تهيمن فيها العمالة العمانية، في مقابل انخفاض نسبة مساهمة العمالة الوافدة. حيث ترتفع نسبة المشتغلين العمانيين إلى (٥٤,٢٪) من جملة المشتغلين في قطاع التعدين واستغلال المحاجر في مقابل (٤٥,٨٪) للوافدين. وتزيد نسبتهم في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي إلى (٦٠,٥٪) في مقابل (٣٩,٥٪) للوافدين. وتسجل نسبتهم في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات (٦٩,٣٪) مقابل (٣٠,٧٪) للوافدين.

وترتفع نسبة هيمنة العمالة العمانية بوضوح في أربعة قطاعات اقتصادية. هي: قطاع التعليم حيث يستأثرون بما يقرب من أربعة أخماس الوظائف (٧٨,٨٪) في مقابل (٢١,٢٪) للوافدين. وقطاع الوساطة المالية (٨٠٪) مقابل (٢٠٪) للوافدين. وقطاع صيد الأسماك (٨٦,٩٪) مقابل (١٣,١٪) للوافدين، وقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (٩١,٥٪) مقابل (٨,٥٪) للوافدين.

ويلاحظ أن العمالة العمانية حققت نجاحات كبيرة في بعض القطاعات الاقتصادية، وارتفعت نسبتها بوضوح في مقابل انخفاض العمالة الوافدة. يذكر هنا على سبيل المثال قطاعي الصحة والعمل الاجتماعي، وقطاع التعليم. وهما

قطاعان يرتبطان بدرجة جيدة بالمؤسسات التعليمية التي تؤهل الخريجين، إذ أن هناك تنسيقا جيدا في بعض المجالات بين مؤسسات التعليم العمانية وسوق العمل.

كذلك فأن لسياسة التعمين دورها المهم في رفع نسبة المشتغلين العمانيين في بعض القطاعات الاقتصادية، منها قطاع التعليم، وقطاع الصحة، وقطاع النقل.

مساهمة العمالة الوافدة في أقسام المهن: (٤)

يساعد تحليل توزيع المشتغلين حسب أقسام المهن على: أولا، تكملة تحليل خصائص قوة العمل في السلطنة، وثانيا على تكملة تحليل مدى تأثير ومشاركة قوة العمل الوافدة في سوق العمل العماني.

استخدم في تعداد ٢٠١٠ الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني، كتصنيف رسمي في السلطنة، والذي قسمت فيه المهن إلى عشرة أقسام.

نحو ثلث المشتغلين في عمان (٣٢,٣٪) يمتهنون المهن الهندسية الأساسية المساعدة، يليها مهن الخدمات والتي يمتهنها نحو (١٨,٥٪)، ثم مهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (١٠,٥٪)، ثم مهن الفنيين في المواضع العلمية والفنية والإنسانية (٨,٢٪)، ثم مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد (٥,٥٪)، المهن الكتابية (٤,٩٪)، مهن البيع (٤,٨٪)، مديرو الإدارة العامة والأعمال والمستثمرون العاملون (٤,٧٪)، مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية (٣,٧٪). وكان هناك نحو (٦,٩٪) من المشتغلين يمتهنون مهنا غير مصنفة أو غير مبينة.

غير أن هذا التوزيع النسبي للمشتغلين حسب أقسام المهن يختلف لدى المشتغلين العمانيين عن المشتغلين الوافدين.

والملفت للنظر في إحصاءات المشتغلين العمانيين أن نسبة من يمتهنون مهنا غير مصنفة أو غير مبين مهنتهم تبلغ نحو (١٦٪)، وهي نسبة كبيرة جدا، إذا ما قورنت بمثيلتها لدى المشتغلين الوافدين والتي سجلت (٠,٧٪).

وتأتي في المرتبة الثانية لدى المشتغلين العمانيين مهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية بنسبة (١٥,١٪)، ثم المهن الهندسية الأساسية المساعدة (١٤,٤٪)، يليها مهن الخدمات (١٣,٦٪).

وهناك ثلاث مهن وهي الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، والمهن الكتابية، تستأثر بما يقرب من خمسي المشتغلين العمانيين (٣٨٪). ويمتهن مهن مديرى الإدارة العامة والأعمال والمستثمرين العاملين نحو (٦,٤٪) من المشتغلين العمانيين، ومهن البيع (٥,٨٪)، ومهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية (٢,٩٪)، ومهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد (٢,٨٪).

أما بالنسبة للمشتغلين الوافدين فيلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين في المهن الهندسية الأساسية المساعدة لتسجل نحو (٤٤,٦٪)، يليها مهن الخدمات (٢١,٨٪)، أي أن هذين القسمين من المهن يستأثران بحوالي ثلثي العمالة الوافدة (٦٦,٤٪). ثم تأتي بعد ذلك مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد (٧,٤٪)، ثم الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (٧,٣٪)، الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (٥,٢٪)، مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية (٤,٢٪)، مهن البيع (٤,١٪)، مديرو الإدارة العامة والأعمال والمستثمرون العاملون (٣,٥٪). وتتضح درجة إسهام العمالة الوافدة في أقسام المهن بصورة أوضح، عند معرفة التوزيع النسبي للمشتغلين في أقسام المهن حسب جنسيتهم (عماني وافد).

يتضح من جدول (٥) أن هناك أربعة أقسام من المهن ترتفع فيها نسبة المشتغلين العمانيين عن نسبة المشتغلين الوافدين. وتأتي في المقدمة المهن الكتابية، حيث (٨٧٪) من الملتحقين بها عمانيين، في مقابل (١٣٪) للوافدين. ثم مهن الفنيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، (٦١,٨٪) للعمانيين، مقابل (٣٨,٢٪) للوافدين. ومهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، (٥٨,٥٪) عمانيين و (٤١,٥٪) وافدين. ومهن مديرى الإدارة العامة والأعمال والمستثمرين العاملين (٥٥,٤٪) عمانيون، مقابل (٤٤,٦٪) وافدون. واضح أن العمالة الوطنية تتركز في المهن المتعلقة بالإدارة والمواضيع العلمية والفنية والإنسانية ومهن الكتابة.

وتتركز العمالة الوافدة في المهن العملية بدرجة أكبر من المهن الإدارية والفنية والكتابية. فحوالي أربعة أخماس المشتغلين في مهن الزراعة وتربية الحيوانات

والطيور والصيد و المهن الهندسية الأساسية المساعدة هم من الوافدين، في مقابل الخُمس للعمانيين ، وأكثر من ثلثي المشتغلين في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية (٦٨,١٣٪)، عمالة وافدة، في مقابل أقل من الثلث للعمالة الوطنية. و(٧٠,١٪) من المشتغلين في مهن الخدمات و(٥٠,٨٪) من المشتغلين في مهن البيع من العمالة الوافدة، في مقابل (٢٩,٩٪) و (٤٩,٢٪) للعمالة العمانية في القسمين على التوالي. تؤكد هذه النتائج ما سبق ذكره عند تحليل توزيع المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي، من أن هناك تركز للعمالة العمانية في بعض الأقسام، في مقابل تركز للعمالة الوافدة في أقسام أخرى. (انظر جدول ٥).

جدول (٥): التوزيع النسبي للمشتغلين في أقسام المهن حسب الجنسية ٢٠١٠

أقسام المهن	العمانيون ٪	الوافدون ٪	الجملة	جملة عدد المشتغلين في القسم
مديرو الإدارة العامة والاعمال	٥٥,٤	٤٤,٦	٪١٠٠	٥١,٦٣٠
الاختصاصيون في المواضيع العلمية	٥٨,٥	٤١,٥	٪١٠٠	١١٥,٤٥٥
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية	٦١,٨	٣٨,٢	٪١٠٠	٨٩,٥٨٨
المهن الكتابية	٨٧	١٣	٪١٠٠	٥٤,٠٩٤
مهن البيع	٤٩,٢	٥٠,٨	٪١٠٠	٥٢,٧٥٦
مهن الخدمات	٢٩,٩	٧٠,١	٪١٠٠	٢٠٣,١٧٢
مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور	٢٠,٨	٧٩,٢	٪١٠٠	٦٠,٩٤٣
مهن العمليات الصناعية	٣١,٨٧	٦٨,١٣	٪١٠٠	٤٠,٤٢٤
المهن الهندسية الأساسية المساعدة	١٨,١	٨١,٩	٪١٠٠	٣٥٥,١٠٥
مهن غير مصنفة/ غير مبينة	٩٤,٣	٥,٧	٪١٠٠	٧٦,٠٢١
المجموع	٤٠,٧	٥٩,٣	٪١٠٠	١,٠٩٩,١٨٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث. مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات لـ٢٠١١ :١٢٩-١٣١

إسهام الوافدين في معدلات البطالة (الباحثون عن عمل):

تبين مما سبق أن العدد الأكبر من السكان الوافدين يقع في فئات السن المنتجة، ومن ثم ترتفع نسبة القوة البشرية، و معدلات النشاط الاقتصادي لديهم. وتزيد نسبة إسهام العمالة الوافدة في قطاعات الأنشطة الاقتصادية وأقسام المهن بدرجة كبيرة، تصل في بعض الأنشطة والمهن إلى حد الهيمنة، كما أتضح من الجدولين

(٤ و ٥). والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هو ارتفاع معدلات البطالة لدى السكان الوطنيين.

ولحساب معدل البطالة يجب التنويه إلى أن قوة العمل تضم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات، والأفراد الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل، ويرغبون فيه ويبحثون عنه، ولكن لا يجدونه. تبعا لذلك تنقسم قوة العمل إلى قسمين:

- المشتغلون: وهم الأفراد الذين يباشرون عملا مثمرا
- المتعطلون، أو الباحثون عن عمل

على مستوى جملة السكان (العمانيون والوافدين)، يبلغ عدد الباحثين عن عمل (سواء من سبق لهم العمل ومن لم يسبق لهم العمل) (١٤٦,٣٨٥) فردا، تمثل (١١,٧٪) (٥) من حجم قوة العمل، على حين يبلغ عدد المشتغلين (١,٠٩٩,١٨٨)، بنسبة (٨٨,٣٪) من حجم قوة العمل.

ترتفع نسبة الباحثين عن عمل لدى الإناث إلى (٢٤,٩٪)، حيث بلغ عددهن (٦١,٠٠٧)، في المقابل تنخفض لدى الذكور إلى (٨,٥٪)، إذ بلغ عددهم (٨٤,٥٧١).

غير أن هذه الصورة العامة لتوزيع البطالة في سلطنة عمان، أو ما يمكن ان نسميهم "الباحثين عن عمل"، تخفي خلفها الكثير من الحقائق، لذا فمن الضروري معالجة تلك النقطة لكل من العمانيين والوافدين.

من بين (٥٩٠,٨٥٨) فردا عمانيا (ذكور وإناث)، هم حجم قوة العمل للعمانيين، يوجد (١٤٣,٨٩١) فردا عمانيا باحثين عن عمل. أي ان نسبة الباحثين عن عمل (العاطلين) تبلغ (٢٤,٣٪) من حجم القوة العاملة. وهي نسبة كبيرة جدا، يجب التوقف أمامها، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتخفيضها إلى ما دون (١٠٪) في السنوات المقبلة.

ويزداد الأمر تعقيدا لدى الإناث العمانيات، فمن بين (١٥٨,٦١٠) أنثى، من حجم قوة العمل لدى الإناث، هناك (٦١,٠٠٧) أنثى باحثات عن عمل، أي أن نسبة الباحثات عن عمل (العاطلات) تبلغ (٣٨,٥٪) من حجم قوة العمل النسائية. ويرجع ارتفاع نسبة الباحثات عن عمل لدى الإناث العمانيات إلى مجموعة من الأسباب أهمها: وجود

نوعية من الأعمال لا تناسب المرأة في المجتمع العماني، مثل العمل في قطاع أداء الأعمال المنزلية، والإنشاءات، والأعمال الحرفية الأخرى مثل إصلاح السيارات، وقيادة المركبات وغيرها. بالإضافة إلى إمكاناتها المحدودة - بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية - في التحرك من ولاية إلى أخرى للبحث والحصول على فرصة عمل.

وحتى بالنسبة للذكور فإن المعدلات تظل عند الحدود المرتفعة؛ فمن بين (٤٣٢,٢٤٨) ذكرا عمانيا، هم حجم قوة العمل لدى الذكور العمانيين، يوجد (٨٢,٨٨٥) فردا باحثين عن عمل. أي أن نسبة البطالة لدى الذكور العمانيين تسجل (١٩,٢٪).

يختلف الوضع تماما عند تحليل الوافدين، إذ تنخفض معدلات الباحثين عن عمل لديهم بشكل كبير. فمن بين (٥٦٤,٧١٦) فردا وافدا (ذكور وإناث)، هم حجم قوة العمل للوافدين، هناك (٢٤٩٣) فردا فقط باحثين عن عمل، بنسبة قدرها (٠,٤٪).

ولدى الإناث الوافدات ترتفع نسبة الباحثات عن عمل إلى (٠,٩٪). فمن بين (٨٩٩٩٩) أنثى، هن حجم قوة العمل الوافدة لدى الإناث، توجد (٨٠٧) أنثى عاطلة. ورغم ذلك الارتفاع، إلا أن النسبة أيضا منخفضة.

وتنخفض نسبة الباحثين عن عمل لدى الذكور الوافدين بوضوح إذ تسجل (٠,٣٪) فقط. فمن بين (٥٦٤,٧١٦) فردا، هم حجم قوة العمل لدى الذكور الوافدين، يوجد (١٦٨٦) فردا باحثين عن عمل.

هناك منطق مقبول يفسر نسب العاطلين المنخفضة لدى السكان الوافدين؛ فالهدف الأساسي - يكاد يكون الوحيد - لدى السواد الأعظم من المهاجرين إلى سلطنة عمان، هو العمل. وغالبا ما يأتون على أعمال محددة سلفا - وفقا لما تحدده الكفالة أو عقد العمل - قبل وصولهم إلى السلطنة. وتعتبر تلك النسبة المنخفضة للباحثين عن عمل في صفوف الوافدين، مؤشرا إيجابيا على: استقدام العمالة المطلوبة فعلا في سوق العمل العماني والمناسبة له، وكيفية إدارة حجم قوة العمل الوافدة، وتحقيق أقصى استفادة منها. فجميع الوافدين تقريبا (٩٩,٦٪)،

الواقعين داخل قوة العمل، يؤدون أعمالا منتجة للسلع أو الخدمات داخل المجتمع. يقدم الجدول (٦) مقارنة بين نسب الباحثين عن عمل لدى العمانيين والوافدين.

مساهمة العمالة الوافدة في قطاعات العمل:

تساعد معرفة توزيع المشتغلين على قطاعات العمل في فهم طبيعة سوق العمل في المجتمع، وأيا من هذه القطاعات أكثر إسهاما في عملية تشغيل القوة العاملة. وأيهم أكثر قدرة على استيعاب القوة العاملة الناشئة في المجتمع. ويعتبر ذلك مؤشرا جيدا لمعرفة جزء من مدى مساهمة القطاعات المختلفة في اقتصاديات الدولة، وأيضا معرفة التوجهات الاقتصادية لها. وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات الدخول، وطبيعة وبيئة وظروف العمل في هذه القطاعات.

جدول (٦): قوة العمل (الباحثون عن عمل والمشتغلين) للعمانيين والوافدين عام ٢٠١٠

		الباحثون عن عمل		المشتغلون		حجم قوة العمل	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
العمانيون	ذكور	٨٢,٨٨٥	١٩,٢	٣٤٩,٣٦٣	٨٠,٨	٤٣٢,٢٤٨	١٠٠
	إناث	٦١,٠٠٧	٣٨,٥	٩٧,٦٠٣	٦١,٥	١٥٨,٦١٠	١٠٠
	جملة	١٤٣,٨٩٢	٢٤,٣	٤٤٦,٩٦٦	٧٥,٧	٥٩٠,٨٥٨	١٠٠
الوافدون	ذكور	١,٦٨٦	٠,٣	٥٦٣,٠٣٠	٩٩,٧	٥٦٤,٧١٦	١٠٠
	إناث	٨٠٧	٠,٩	٨٩,١٩٢	٩٩,١	٨٩,٩٩٩	١٠٠
	جملة	٢,٤٩٣	٠,٤	٦٥٢,٢٢٢	٩٩,٦	٦٥٤,٧١٥	١٠٠
جملة السكان	ذكور	٨٤,٥٧١	٨,٥	٩١٢,٣٩٣	٩١,٥	٩٩٦,٩٦٤	١٠٠
	إناث	٦١,٨١٤	٢٤,٩	١٨٦,٧٩٥	٧٥,١	٢٤٨,٦٠٩	١٠٠
	جملة	١٤٦,٣٨٥	١١,٧	١,٠٩٩,١٨٨	٨٨,٢	١,٢٤٨,٥٧٣	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات (أ-٢٠١١)

ولقد قسم تعداد السكان العماني ٢٠١٠ قطاعات العمل إلى خمسة قطاعات (٦) وهي، حكومي، خاص، عائلي، أهلي، وقطاعات أخرى. لجملة المشتغلين (العمانيين والوافدين) كان القطاع الخاص هو الأكثر استحواذا على المشتغلين. فمن بين (١,٠٩٩,١٨٨) مشتغلا في سلطنة عمان، كان هناك (٦٨٨,٤٣٩) مشتغلا في القطاع الخاص. أي أكثر من ثلاثة أخماس المشتغلين (٦٢,٦٪) يعملون في هذا القطاع. ويعتبر ذلك مؤشرا واضحا على مدى إسهام القطاع

الخاص في سوق العمل. ويأتي القطاع الحكومي في المرتبة الثانية، حيث أستحوذ على أقل قليلا من ربع المشتغلين (٢٤,٢٪). ثم القطاع العائلي، بنسبة (١٢,٤٪)، ثم القطاع الأهلي (٠,٣٪)، والقطاعات الأخرى (٠,٤٪). ويلاحظ الدور الواضح الذي يلعبه القطاع العائلي في سوق العمل، فمن بين كل مائة مشتغل في سلطنة عمان، هناك أثنى عشر مشتغلا يعملون في هذا القطاع.

جدول (٧) توزيع المشتغلين في سلطنة عمان حسب القطاع والجنسية عام ٢٠١٠

	العمانيون		الوافدون		جملة المشتغلين	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
حكومي	٢٢٨,٠٧٠	٥٢,٢	٣٨,٢٢٦	٤,٣	٢٦٦,٢٩٦	٢٤,٢
خاص	١٧٧,٤٩٣	٣٩,٧	٥١٠,٩٤٦	٧٨,٣	٦٨٨,٤٣٩	٦٢,٦
عائلي	٢٧,١٧٣	٦,١	١٠٨,٦٣٦	١٦,٧	١٣٥,٨٠٩	١٢,٤
أهلي	١,٩٧٧	٠,٤	١,١٧٣	٠,٢	٣,١٥٠	٠,٣
أخرى	٢,٢٣٤	٠,٥	٢,١٢٥	٠,٣	٤,٣٥٩	٠,٤
غير مبين	١٩	٠	١,١١٦	٠,٢	١,١٣٥	٠,١
المجموع	٤٤٦,٩٦٦	١٠٠٪	٦٥٢,٢٢٢	١٠٠٪	١,٠٩٩,١٨٨	١٠٠٪

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات أ٢٠١١: ١٣٦،١٣٧

التوزيع السابق للمشتغلين حسب القطاع أختص بتوزيع جملة المشتغلين (العمانيين والوافدين). وبالنظر إلى توزيع كل مجموعة على حده، تظهر لنا فوارق جوهرية، ويتضح كذلك مدى إسهام العمالة الوافدة.

يبدو أن قوة العمل العمانية تفضل العمل في القطاع الحكومي، فأكثر من نصف المشتغلين العمانيين (٥٢,٢٪) يعملون في هذا القطاع، في مقابل أقل من الخمسين (٣٩,٧٪) يعملون في القطاع الخاص، و (٦,١٪) في القطاع العائلي، و (٠,٤٪) في القطاع الأهلي، و (٠,٥٪) في القطاعات الأخرى.

هناك مجموعة من الأسباب جعلت نسبة المشتغلين العمانيين ترتفع في القطاع الحكومي أهمها هي سياسة التعمين (إحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة)، خاصة في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الإدارة العامة والدفاع، وضرورة أن تظل بعض الأعمال في يد الوطنيين دون تدخل الوافدين فيها، أو تكون نسبة تدخلهم في أدنى حدودها. ثانيها تفضيل العمانيين العمل في

القطاع الحكومي على العمل في القطاع الخاص؛ لما يتميز به من: ارتفاع في الدخول - خاصة لقوة العمل متوسطة الحالة التعليمية - الثبات والاستمرارية المضمونة، عدد ساعات العمل وضغوط العمل الأقل، بالمقارنة بالقطاع الخاص.

عند تحليل بيانات المشتغلين الوافدين حسب القطاع نرى توزيعا مختلفا كلية؛ فما يقرب من اربعة أخماسهم (٧٨,٣٪)، يعملون في القطاع الخاص، و نحو (١٦,٧٪) منهم يعملون في القطاع العائلي. في المقابل تنخفض نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي إلى (٤,٣٪). ويعكس ذلك التوزيع ثلاث حقائق: الأولى، هي تأكيد لوجهة النظر السابقة، عن رغبة مؤسسات الدولة في أن تظل الأعمال الحكومية - خاصة في بعض الأنشطة - في يد الوطنيين دون تدخل الوافدين فيها. والثانية، هي تفضيل قوة العمل العمانية العمل في القطاع الحكومي على القطاع الخاص. والثالثة، هي الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في تشغيل العمالة الوافدة.

ولذا فعند وضع خطة للتغلب على مشكلة البطالة والباحثين عن عمل، يجب تحسين وضع سوق العمل في القطاع الخاص، بحيث يصبح أكثر إقناعا وجاذبية لقوة العمل العمانية، وأيضا زيادة وعي قوة العمل العمانية بمميزات هذا القطاع والاستفادة منه، وحثهم على الالتحاق به.

ومن المفيد معرفة التوزيع النسبي للمشتغلين العمانيين والوافدين داخل كل قطاع. فمن بين (٢٦٦,٢٩٦) مشتغلا في القطاع الحكومي، كان منهم (٢٣٨,٠٧٠) مشتغلا عمانيا، و (٢٨,٢٢٦) مشتغلا وافدا، بنسبة (٨٩,٤٪) للعمانيين و (١٠,٦٪) للوافدين. هنا يظهر جليا إلى أي مدى يتركز المشتغلون العمانيون في القطاع الحكومي. ومن بين (٦٨٨,٤٣٩) مشتغلا في القطاع الخاص، كان منهم (١٧٧,٤٩٣) مشتغلا عمانيا بنسبة (٢٥,٨٪)، و (٥١٠,٩٤٦) مشتغلا وافدا بنسبة (٧٤,٢٪). أي أن الوافدين يستحوذون على ما يقرب من ثلاثة أرباع الوظائف في القطاع الخاص، في مقابل الربع للعمانيين. هنا يظهر جليا أيضا مدى تركز المشتغلين الوافدين في القطاع الخاص.

وعن القطاع العائلي كان هناك (١٣٥,٨٠٩) مشتغلا، من بينهم (٢٧,١٣٧) عمانيا بنسبة (٢٠٪)، و (١٠٨,٦٣٦) وافدا بنسبة (٨٠٪). يظهر هنا أيضا تركز العمالة الوافدة في العمل في القطاع العائلي، الذي في الواقع يمكن اعتباره جزءا من القطاع الخاص. (أنظر جدول ٧)

تحويلات العمالة الوافدة:

تعد التحويلات المالية للمهاجرين في أقاليم العالم المختلفة إلى بلدانهم الأصلية إحدى مكونات ظاهرة الهجرة على مستوى العالم. فهي من النتائج الطبيعية لحركة القوة العاملة من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى. أصبحت هذه التحويلات تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات بلدان الأصل، ولم تعد ميزانيات بعض الدول قادرة على الاستغناء عنها أو إيجاد بديل لها. يقدر تقرير الأمم المتحدة أن أجمالي تحويلات المهاجرين على مستوى العالم بلغ عام ٢٠٠٩ حوالي (٤١٦) مليار دولار، منها (٣١٦) مليار دولار ذهبت إلى الدول النامية. وهناك عشر دول في العالم استقبلت أكثر من (٢٠٠) مليار دولار، تأتي الهند في المقدمة بمبلغ قدره (٤٩,٢٦) مليار دولار، تليها الصين (٤٧,٥٥) مليار، المكسيك (٢٢,١٦).

وقدر تقرير البنك الدولي أن إجمالي تحويلات المهاجرين على مستوى العالم أرتفع عام ٢٠١٠ ليسجل (٤٤٠) مليار دولار، وجاءت مجموعة من الدول كأكبر مستقبل لأموال المهاجرين، وقدرت على النحو التالي: استقبلت الهند من مهاجريها نحو (٥٥) مليار، الصين (٥١)، المكسيك (٢٢,٦)، الفلبين (٢١,٣)، فرنسا (١٥,٩)، ألمانيا (١١,٦)، بنجلاديش (١١,١)، بلجيكا (١٠,٤)، اسبانيا (١٠,٢)، نيجيريا (١٠)، باكستان (٩,٤)، بولندا (٩,٤)، لبنان (٨,٢)، مصر (٧,٧)، المملكة المتحدة (٧,٤)، فيتنام (٧,٢)، إندونيسيا (٧,٢)، المغرب (٦,٤)، روسيا (٥,٦)، صربيا (٥,٦)، أوكرانيا (٥,٣) مليار دولار (World Bank 2011: 13). وفي عام ٢٠٠٨ قدرت تحويلات المهاجرين المتجهة إلى بعض البلدان العربية كما يلي: المغرب بنحو (٦,٩) مليار دولار، والسودان (٣,١)، والجزائر (٢,٢)، وتونس (١,٩).

أما من حيث نسبة التحويلات الداخلة إلى البلدان إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product)، فجاءت طاجكستان في المرتبة الأولى على

مستوى العالم، حيث شكلت تحويلات مواطنيها العاملين في بلدان أخرى، نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي (٤٩,٦٪). وتأتي ثانيا دولة تونجا إذ مثلت تحويلات المهاجرين نحو (٣٧,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم جمهورية مولديفيا (٣١,٤٪)، ثم قرغيزستان (٢٧,٨٪)، ليسوتو (٢٧٪)، ساموا (٢٥,٨٪)، لبنان (٢٥,١٪)، جوانا (٢٤٪)، نيبال (٢١,٦٪)، وهندوراس (٢٠,٦٪) (Ratha et al. 2010) . وقدرت عام ٢٠٠٨ نسبة تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية؛ كما يلي: الأردن (١٩٪)، اليمن (٥,٣٪)، مصر (٥,٣٪)، سوريا (١,٥٪) (IOM 2011: 208).

في مقابل البلدان المستقبلة لتحويلات المهاجرين، توجد الدول المرسلة لهذه التحويلات. يقدر (Ratha et al. 2009) أن المملكة العربية السعودية تعد رابع أكبر مرسل لتحويلات المهاجرين في العالم، ففي عام ٢٠٠٨ خرج منها نحو (١٨) مليار دولار. وجاءت في عام ٢٠٠٩، وفق تقديرات البنك الدولي، كثاني أكبر مرسل لتحويلات المهاجرين بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء ترتيب أكبر الدول المرسلة لتحويلات المهاجرين كما يلي: الولايات المتحدة (٤٨) مليار دولار، السعودية (٢٦)، سويسرا (١٩,٢)، روسيا (١٨,٦)، ألمانيا (١٥,٩)، ايطاليا (١٣)، اسبانيا (١٢,٦)، لكسمبورج (١٠,٦)، الكويت (٩,٩)، هولندا (٨,١)، ماليزيا (٦,٨)، لبنان (٥,٧)، سلطنة عمان (٥,٣)، فرنسا (٥,٢)، الصين (٤,٣)، بلجيكا (٤,١)، اليابان (٤,١)، الهند (٤)، المملكة المتحدة (٣,٧) مليار دولار (World Bank 2011: 15).

تأتي سلطنة عمان في المرتبة الثالثة عشر بين الدول من حيث قيمة تحويلات المهاجرين الخارجة منها. وإذا ما تم حساب نسبة ما تمثله هذه التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، فإن ترتيب الدول سيتغير. وتمثل تحويلات المهاجرين في سلطنة عمان نحو (١٠٪) من ناتجها المحلي عام ٢٠٠٩. وهي بذلك تأتي كثالث أكبر دولة في العالم من حيث نسبة تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولم يسبقها سوى لكسمبورج بنسبة (٢٠٪)، ولبنان بنسبة (١٧٪). وجاءت جزر المالديف في المرتبة الرابعة (٩٪)، ثم الكويت (٨٪)، البحرين (٧٪)، السعودية (٦٪)، غينيا بيساو (٥٪)، جوانا (٥٪)، تونجا (٤٪)، (World Bank 2011:16) (شكل ١٣).

قدر تقرير التنمية البشرية في عام ٢٠٠٧ إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين في سلطنة عمان بنحو (٣,٧) مليار دولار، بمتوسط (٥,٨٤٧) دولار لكل مهاجر (HDR 2009: 159). وبناء على عدد المهاجرين في سلطنة عمان البالغ (٨١٦,١٤٣) عام ٢٠١٠. وقيمة التحويلات المالية لهم عام ٢٠٠٩، والبالغة (٥,٣) مليار دولار ، المقدرة في تقرير البنك الدولي ؛ فإن متوسط التحويلات المالية لكل مهاجر في سلطنة عمان يبلغ نحو (٦٥٠٠) دولار في السنة.

شكل (١٣): تحويلات المهاجرين من بعض دول العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩

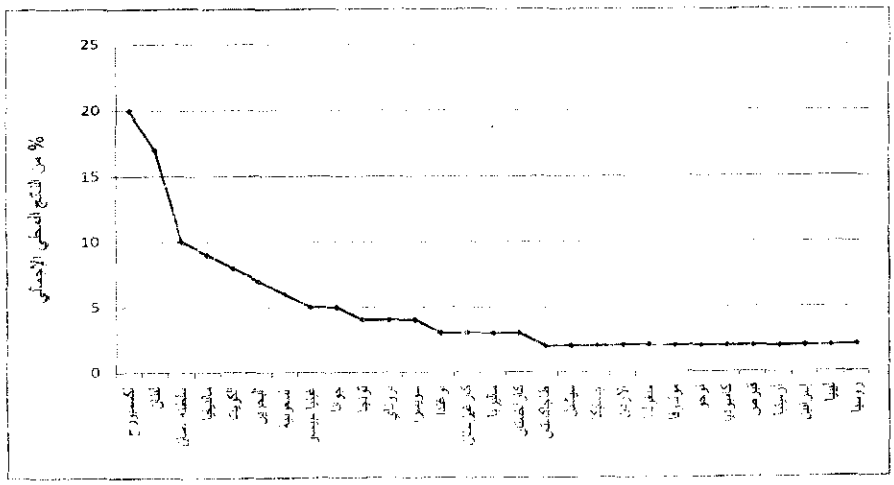

المصدر: الشكل من إعداد الباحث. مصدر البيانات: World Bank 2011: 16

الخاتمة:

دارت تساؤلات البحث حول معرفة تأثيرات العمالة الوافدة على سوق العمل والأنشطة الاقتصادية في سلطنة عمان، وذلك من خلال قياس مساهمتها في قطاعات الأنشطة الاقتصادية وأقسام المهن. كان من الضروري معالجة بعض الأبعاد على مستوى الحيز الإقليمي الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي. خاصة فيما يتعلق بتطور ظاهرة الهجرة الوافدة، والأسباب التي دفعت لزيادتها واستمراريتها. واتضح أن هذه الأسباب متشابكة، تضم اسباب محلية، وإقليمية، وعالمية. تضافرت جميعا في تعزيز عوامل دفع المهاجرين من بلدان الجوار الجغرافي، وتعزيز عوامل الجذب إلى دول النفط الخليجية. ولقد وضع الباحث هذه الأسباب في نموذج نظري ، يمكن الاستعانة به في الأبحاث المتعلقة بموضوع الهجرة، ويمكن تطويره من باحثين آخرين، بناء على نتائج أبحاثهم العلمية.

على مستوى دول مجلس التعاون تزايدت أعداد العمالة الوافدة بمرور الوقت، ومنذ ثمانينات القرن العشرين أصبحت تمثل نحو ثلثي قوة العمل، في مقابل الثلث للعمال الوطنية. وتزيد عن ذلك في بعض الدول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة.

وبالنسبة لسلطنة عمان كانت بدايات الهجرة الوافدة متأخرة نسبيا، في بداية سبعينيات القرن العشرين، غير أنها تزايدت بوتيرة متسارعة، إلى أن وصلت نسبة الوافدين نحو (٢٩,٤٪) من حجم السكان الكلي. ونظرا لخصائص المهاجرين الديموجرافية، وتركزهم في فئات السن المنتجة، ترتفع نسبة مساهمتهم في القوة العاملة لأكثر من النصف (٥٢,٦٪)، في مقابل (٤٧,٤٪) للعمانيين.

كان للتركيب العمري والنوعي للوافدين عاملا مؤثرا في مدى مساهمتهم في القوة العاملة، حيث ترتفع معدلات النشاط الاقتصادي لديهم لأكثر من (٨٠٪)، في مقابل (٣٠,٢٪) لدى العمانيين. في المقابل تنخفض معدلات البطالة (الباحثون عن عمل) لدى الوافدين لتسجل (٠,٤٪)، وهي تكاد تكون واحدة من أقل نسب البطالة في العالم، بينما ترتفع لدى العمانيين لنحو (٢٤,٣٪). وهذه ظاهرة ملفتة للنظر: ارتفاع نسبة البطالة لدى الوطنيين لحوالي الربع، وفي نفس الوقت الاستمرار

في استقدام عمالة وافدة من دول متعددة. وتفسير هذا الأمر يتلخص في أن عدد غير قليل من فرص العمل المعروضة ـ التي يحتاج أليها المجتمع واقتصاد الدولة ـ لا تناسب العمالة الوطنية، أو العمالة الوطنية لا تناسبها؛ إما لأسباب اجتماعية: مثل التقاليد والأعراف، حيث ينظر السكان الوطنيين إلى بعض الأعمال على أنها دون المستوى الاجتماعي. أو لأسباب اقتصادية: متعلقة با نخفاض دخول بعض المهن ومشقة العمل فيها. أو لأسباب مهنية: متعلقة بعدم توفر العمالة الوطنية المدربة التي تستطيع أن تفي باحتياجات مؤسسات التشغيل.

والنتيجة الحتمية لهذا الوضع أن ارتفعت نسبة مساهمة العمالة الوافدة في الأنشطة الاقتصادية. هناك أنشطة تشكل العمالة الوافدة فيها الأغلبية الساحقة، مثل أداء الأعمال المنزلية، الإنشاءات، الزراعة، الفنادق والمطاعم، وغيرها. بينما تنخفض نسبة مشاركة الوافدين في أنشطة أخرى منها الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، والوساطة المالية، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي. وبالنسبة لأقسام المهن فقد تبين ارتفاع نسبة مساهمة العمالة الوافدة في المهن العملية والحرفية، مثل المهن الهندسية المساعدة، مهن العمليات الصناعية والكيميائية، مهن الزراعة وتربية الحيوانات، مهن الخدمات. بينما تنخفض مساهمتهم بدرجة كبيرة في المهن الإدارية والفنية والكتابية. في مقابل ارتفاع مساهمة العمالة العمانية.

وكشفت دراسة المشتغلين في قطاعات العمل عن أمر مهم، وهو أن القطاع الخاص هو العارض الأكبر لأماكن وفرص العمل في السلطنة، حيث يعمل فيه أكثر من ثلاثة أخماس المشتغلين في الدولة. وهو القطاع الأكثر احتواء للعمالة الوافدة، فحوالي أربعة أخماس قوة العمل الوافدة تعمل في هذا القطاع. يليه مباشرة في الأهمية للعمالة الوافدة، القطاع العائلي؛ حيث سبعة عشر فردا من كل مائة فرد في قوة العمل الوافدة يعمل في هذا القطاع. في المقابل تنخفض مساهمة العمالة الوافدة في القطاع الحكومي بدرجة كبيرة. وعلى النقيض فأن أكثر من نصف قوة العمل العمانية تتركز في القطاع الحكومي، في مقابل أقل من الخمسين في القطاع الخاص. وبين البحث أن قيمة تحويلات المهاجرين في

عمان عام ٢٠٠٩ بلغت (٥,٢) مليار دولار، وهي قيمة غير قليلة، إذ تمثل نحو (١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

أعتقد أنه لحل مشكلة الباحثين عن عمل لدى العمانيين: ضرورة زيادة وعي العمالة العمانية بأهمية القطاع الخاص، ودفعهم للالتحاق به، وعدم الانتظار لفترات طويلة للالتحاق بالعمل في القطاع الحكومي. غير أن ذلك يتطلب أمرين هامين؛ الأول: هو تحسين خصائص وبيئة العمل في القطاع الخاص، وخاصة فيما يتعلق بالدخول في بعض المهن، بحيث تصبح أكثر جذبا للعمالة الوطنية.

ثانيا: تدريب وتأهيل العمالة العمانية لتصبح مناسبة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل في القطاع الخاص، وخاصة في المهن العملية، مثل المهن الهندسية والحرفية، والإنشاءات، والزراعة، وغيرها. يجب أن يتضمن التأهيل والتدريب ثلاثة مكونات أساسية: الأولى؛ متعلقة بالتدريب المهني والحرفي لأفراد قوة العمل بما يتناسب مع المهن التي يحتاجها سوق العمل، والثانية متعلقة بتنمية القدرات الشخصية والذاتية لهم، والثالثة يجب أن تهدف إلى تغيير بعض القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تمنع العمالة الوطنية من الالتحاق ببعض المهن.

أولا : المراجع ومصادر البيانات :

١: مراجع باللغة العربية:

- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات (أ-٢٠١١): مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠، أهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة ٢٠١٠، سلطنة عمان.
- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات (ب-٢٠١١): بيانات و مؤشرات مختارة من نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت (١٩٩٣-٢٠٠٣-٢٠١٠)، سلطنة عمان.
- المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات (٢٠١٢): مؤشرات تعدادية ٢٠١٠، حسب التقسيمات الإدارية، سلطنة عمان.
- المنظمة الدولية للهجرة، منظمة العمل العربية (٢٠٠٨): تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي.
- فتحي محمد أبو عيانة (١٩٩٢): جغرافية السكان – أسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمد مدحت جابر (٢٠٠٤): الجغرافيا البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- منتصر إبراهيم عبد الغنى (٢٠٠٦): المهاجرون العرب في ألمانيا – بين الاندماج والبحث عن الهوية، دراسة فى الجغرافيا الثقافية، مجلة اللغات والترجمة، عدد ٢٠٠٦، جامعة المنيا، المنيا.
- منتصر إبراهيم عبد الغنى (٢٠٠٧): الجمعيات الإسلامية في ألمانيا ودورها فى حياة المهاجرين المسلمين، دراسة فى الجغرافيا الحضارية، مجلة اللغات والترجمة عدد ٢٠٠٧، جامعة المنيا، المنيا.
- ميثاء سالم الشامسي (١٩٩٨): هجرة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ،٢٢-٢٥ سبتمبر ١٩٩٨، بيروت.
- ميثاء سالم الشامسي (٢٠٠٣): هجرة العمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي المعالم والسياسات، دراسة مقدمة إلى وحدة الدراسات السكانية، جامعة الدول العربية.
- ميثاء سالم الشامسي (٢٠٠٥): التشغيل والبطالة بين الشباب في بلدان الخليج العربية، جامعة الدول العربية.
- ميثاء سالم الشامسي (٢٠٠٦): تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي – دروس مستقبلية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا – الإسكوا، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – ديسا، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية-التحديات والفرص، بيروت، ١٥-١٧ مايو ٢٠٠٦.
- ميثاء سالم الشامسي (٢٠١٠): الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي - إشكاليات الواقع، ورؤى المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة الاقتصاد الوطني (سابقا)(٢٠٠٣): تقرير التنمية البشرية في سلطنة عمان، التقرير الأول ٢٠٠٣، سلطنة عمان.

٢ : مراجع باللغات الأجنبية

Abdul Azeez and Mustiary Begum (2009): Gulf Migration, Remittances and Economic Impact. Journal of Social Sciences 20 (1): 55-60.

Baldwin-Edwards, Martin (2011): Labour Immigration and Labour Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends. Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States.

Everett S. Lee (1966): A Theory of Migration. University of Pennsylvania. Demography. Vol. 3, No. 1. pp. 47-57.

http://www.students.uni-mainz.de/jkissel/Skripte/Lee.pdf.

Fargues, Philippe (2011): Immigration without inclusion: non-nationals in Gulf state nation building. Conference paper, the 2011 Gulf Research meeting, July 6-9, University of Cambridge, UK pp.1-16

Herz, Andreas & Olivier, Claudia (2012): Transnational Social Network Analysis. In: Transnational Social Review – A Social Work Journal 2, 1, pp. 11-29.

http://www.tradingeconomics.com/oman/gross-domestic-savings-percent-of-gdp-wb-data.html

IOM (International Organization for Migration) (2011): World Migration Report 2010. The Future of Migration: Building Capacities for Change. Geneva. Switzerland.

Kadushin, Charles (2012): Understanding Social Networks: Theories, Concepts, and Findings. Oxford/New York: Oxford University Press.

Kapiszewski, Andrzej (2006): Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries. United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut, Lebanon, May 15-17, 2006.

Maritsa V. Peros (2011): Migrant Social Networks: Vehicles for Migration, Integration, and Development. City University of New York. http://www.migrationinformation.org/feature/display.cfm?ID=833

Müller-Mahn, Detlef (1999): Migrationskorridore und transitionale soziale Räume. Eine empirische Skizze zur Süd-Nord-Migration am Beispiel ägyptischer „Sans-papiers" in Paris. In: JANZEN, J. (Hrsg.): Räumliche Mobilität und Existenzsicherung. Abhandlung Anthropogeographie. Berlin. S.167-200.

مولرمان ديتليف (١٩٩٩): ممرات الهجرة والمناطق الاجتماعية المتحركة. دراسة ميدانية للهجرة من الجنوب إلى الشمال مع مثال المهاجرين المصريين بدون أوراق في باريس. في جانسين يورج. الحراك المكاني والأمن المعاشي. برلين. ص ١٦٧-٢٠٠

Müller-Mahn, Detlef (2005): Transnational spaces and migrant networks: A case study of Egyptians in Pari. In: Nord-Sued-Aktuell, Junie 2005, pp. 29-33.

Pfaffenbach Carmella (2011): A City of Diasporas – Everyday Practices and Networks of Expatriate Communities in Muscat/Oman. Conference paper, the 2011 Gulf Research meeting, July 6-9, University of Cambridge, UK.

Ratha, D. et al. (2009): Migration and Development Brief 11: Migration and Remittance Trends 2009: A better-than-expected outcome so far, but significant risks ahead, World Bank, Washington, D.C. https://blogs. worldbank.org/peoplemove/migrationand-remittance-trends-2009-a-betterthan expected-outcome-so-far-butsignificant-risks

Ratha, D. et al. (2010): Migration and Development Brief 12: Outlook for Remittance Flows 2010 2011: Remittance flows to developing countries remained resilient in 2009, expected to recover during 2010-2011, World Bank, Washington,D.C.

Schiller, Nina Glick; Basch, Linda; Blanc-Szanton, Cristina (1995): From Immigrant to Transmigrant: Theorizing Transnational Migration. In: Anthropology Quaterly 68, 1, pp. 48-63.

Shah Nasra M. (2008): Recent Labor Immigration Policies in the Oil-Rich Gulf: How Effective are they Likely To Be? ILO Asian Regional Programme on Governance of Labour Migration Working Paper No.3. International Labour Organization.

Shah Nasra M. (2012): Socio-demographic transitions among nationals of GCC countries: implications for migration and labour force trends, Migration and Development Vol. 1, No. 1, June 2012, 138–148

Winckler, Onn (2010): Labor Migration to the GCC States, in Middle East Institute, Migration and the Gulf. Washington, DC: Middle East Institute, pp. 9–12.

Winckler, Onn (2012): Stages in GCC labor immigration patterns and policies. Bundeszentrale fuer Politische Bildung. http://www.bpb.de/gesellschaft/migration/dossier-migration/150979/stages-in-labor-immigration

World Bank (2011): Migration and Remittances, Factbook 2011, second edition. Washington, D.C.

Zachariah, K.C. and Irudayarajan, S.R. (2008): A decade of Kerala's Gulf Connection: Migration Monitoring Study. Thiruvananthapuram: Center for Development Studies.

ثانيا : الهوامش

١- يمكن وصف هيكل القوة العاملة من خلال معدلين:
الأول: معدل النشاط الاقتصادي الخام، وهو نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان، ويحسب كما يلي: عدد أفراد القوة العاملة ÷ جملة عدد السكان × ١٠٠
الثاني معدل النشاط الاقتصادي للقوة البشرية، وهو نسبة قوة العمل من القوة البشرية، ويحسب كما يلي: عدد أفراد القوة العاملة ÷ عدد أفراد القوة البشرية ×١٠٠

٢- يمكن أن تقاس معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي الخام بشكل عام، ويمكن أن تستخرج لشرائح مختلفة من السكان كل على حدة. فقد تحسب للذكور أو الإناث أو للنوعين معا. وقد تحسب للعمانيين أو للوافدين أو لكليهما، كما قد تحسب لكل فئة عمرية على حدة (أنظر المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات أ،٢٠١١.

٣- ملحوظة: تستخرج معدلات المساهمة بحساب النسبة المئوية للقوة العاملة في شريحة أو فئة سكانية معينة من جملة الأفراد في هذه الفئة. مثال: معدل المساهمة بالنشاط الاقتصادي للإناث العمانيات= عدد الإناث العمانيات في قوة العمل ÷ جملة عدد الإناث العمانيات × ١٠٠.

٤- **المهنة:** هي نوع العمل الذي يؤديه الفرد المشتغل مثل طبيب أطفال، مدرس جامعي، معلم ابتدائي، محاسب، مهندس بناء، الخ. **النشاط الاقتصادي:** هو المجال أو القطاع الاقتصادي الذي يمارس فيه الفرد مهنته الرئيسية الحالية مثل: خباز (صنع منتجات الخبز)، بيع مواد غذائية بالمفرق (البيع بالتجزئة)، معلم ثانوي (التعليم الثانوي)، محاسب في بنك (أنواع الوساطة النقدية الأخرى) (المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠١٢: ٦٨)

٥- تفضل المؤسسات الرسمية في عمان استخدام مفهوم معدل الباحثين عن عمل بدلا من معدل البطالة.

٦- **القطاع:** هو قطاع المنشأة التي يعمل بها الفرد ويتكون من أحد الحالات التالية:-

- **حكومي:** إذا كان الفرد مشتغلا في منشأة مملوكة كليا للدولة.
- **خاص:** إذا كان الفرد مشتغلا في منشأة مملوكة لفرد أو أكثر مثل (الشركات والمؤسسات) قامو بإنشائها بغرض الربح. وغالبا تكون هذه المنشآت لها سجل تجاري/ترخيص بلدي.
- **عائلي/القطاع غير المنظم:** إذا كان الفرد مشتغلا في منشأة مملوكة للأسرة وعلى نفقتها، ويشمل أيضا المشاريع الأسرية التي تهدف إلى الربح ولا يوجد لديها سجل تجاري ولا تصريح من أي جهة حكومية. ومثال على ذلك خياطة وبيع الملابس ، وبيع المأكولات المعدة في المنزل، المزارع الذي يعمل في مزرعة. وكذلك العمالة المنزلية الذين يعملون على نفقة الأسرة.
- **أهلي:** إذا كان الفرد مشتغلا في منشأة مملوكة للمجتمع. ومثل هذه المنشآت تمارس نشاطها لأغراض ثقافية أو اجتماعية وليس لغرض الربح مثل الأندية الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية والمجالس العامة ... الخ.
- **أخرى:** إذا كان الفرد مشتغلا في منشأة دينية (كالمساجد) أو منشأة مملوكة لهيئات أو منظمات وطنية أو إقليمية أو دولية . وغالبا ما تكون المنظمات هنا ذات طابع غير اقتصادي. (المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠١٢: ٦٦)